ISLAMIC SCIENCES JOURNAL (2021) Vol (12) Issue (6): 58-87
https://doi.org/10.25130/jis.21.12.6.4

IRAQI Academic Scientific Journals
العراقية المجلات الأكاديمية العلمية
ISSN:2073-1159 (Print) E-ISSN: 2663-8800 (Online)
ISLAMIC SCIENCES JOURNAL
Journal Homepage: http://jis.tu.edu.iq
ISJ

The Role of International Islamic Economic Institutions in Rationalizing Islamic Banks

Dr. Osman Said Houran ♦

Department of Islamic Sciences ,Faculty of Islamic Sciences - Yalova University – Turkey.

KEY WORDS:

Sharia bodies, economics, banks, risk management, development, jurisprudence of transactions .

ARTICLE HISTORY:
Received: 30 / 3 /2021
Accepted:15 / 4 / 2021
Available online: 26 / 7 /2021

ABSTRACT

Praise be to Allah, Lord of the Worlds, and prayers and peace be upon His faithful Messenger and his family and companions until the Day of Judgment... and after

Economy, trade, market, employment, growth and inflation ... are terms that have significance in the world of economy, closely related to banking, from organizing the movement of money and its transfer to managing cash liquidity and making profits, for banks to regulate the ways of commercial agreement between the contracting parties, with prior identification of the type of contracts and supervision of their implementation , in accordance with the direction of the bank, to appear types of banks that may be similar in many aspects of banking work, with difference in theories of achieving profit or development.

Some of these banks depend on making profits through usurious transactions, and some of them are based on the adoption of development such as, Islamic banks based on the jurisprudence of financial transactions ,although they are new in their construction they are old in their thought and economic and jurisprudential performance, in terms of making money, agiotage, and participation. Islamic law is safer in terms of dealing, and more effective in terms of development, because it is far from relying on interest (usury) in the development of its assets; Here appears the role of Islamic economic institutions in directing Islamic banks to unite in terms of their orientation, and to organize their work in proportion to the economic changes, especially after the Corona pandemic, and the repercussions of the global market, which will have a negative impact on Muslim countries and the region in general.

ISLAMIC SCIENCES JOURNAL (ISJ ISLAMIC SCIENCES JOURNAL (ISJ)

♦ Corresponding author: E-mail: **: oth.man70@yahoo.com**

ISLAMIC SCIENCES JOURNAL (2021) Vol (12) Issue (6): 58-87
https://doi.org/10.25130/jis.21.12.6.4

دور مؤسسات الاقتصاد الإسلامية الدولية في ترشيد المصارف الإسلامية

أ.م.د. عثمان سعيد حوران
قسم العلوم الإسلامية, كلية العلوم الإسلامية – جامعة يالوفا – تركيا.

الخلاصة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسوله الأمين وعلى آله وصحبه إلى يوم الدين ... وبعد
الاقتصاد والتجارة والسوق والعمالة والنمو والتضخم ... مصطلحات لها دلالتها في عالم الاقتصاد، ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بالعمل المصرفي، من تنظيم لحركة المال وانتقاله إلى إدارة للسيولة النقدية وتحقيق الأرباح، لتنظم المصارف طرق الاتفاق التجاري بين المتعاقدين، مع تحديد مسبق لنوع العقود والاشراف على تنفيذها، بما يتوافق مع اتجها المصرف، لتظهر أنواع من المصارف قد تتشابه في العديد من جوانب العمل المصرفي، مع وجود الاختلاف في نظريات تحقيق الربح أو التنمية.

فمنها ما اعتمد على تحقيق الأرباح عن طريق التعاملات الربوية، ومنها ما قام على اعتماد التنمية مثل المصارف الإسلامية القائمة على فقه المعاملات المالية، فهي وإن كانت حديثة في تكوينها، فهي قديمة من حيثُ فكرها وأدائها الاقتصادي الفقهي، من المرابحة والمضاربة والمشاركة، وبهذا تكون المصارف الإسلامية أكثر أمناً من حيث التعامل، وأكثر أثرا ًمن حيث التنمية، لكونها بعيدة عن اعتماد الفائدة (الربا) في تنمية أصولها؛ هنا يظهر دور المؤسسات الاقتصادية الإسلامية في توجيه المصارف الإسلامية لتتحد من حيث توجهاها، وتنظم عملها بما يتناسب مع المتغيرات الاقتصادية وخصوصا بعد جائحة كورنا، وتداعيات السوق العالمية بما ينعكس سلباً على البلدان المسلمة والمنطقة عموماً.

الكلمات الدالة: الهيئات الشرعية، الاقتصاد، المصارف، إدارة المخاطر، التنمية، فقه المعاملات.

المقدمة

إن خلاصة النظرية الفقهية الشرعية للمعاملات المالية تقوم على حفظ الحق، ثم النظر في المخاطر (الضرر) ثم دفعها، عن طريق الترجيح بينها، مع محاولة الحافظ على الحقوق، وهنا يبين لنا الإمام السَّرْخَسيّ قائلاً: "وَالِاشْتِغَالُ بِالتَّرْجِيحِ لِدَفْعِ أَعْظَمِ الضَّرَرَيْنِ بِالْأَهْوَنِ إنَّمَا يَكُونُ بَعْدَ الْمُسَاوَاةِ فِي أَصْلِ الْحَقّ"[(١)]، ولهذا تضبط المعاملات المالية في الفقه الإسلامية أصل الحقوق، وتنظيمها، بما يمنع زوالها، وكل ما يؤكد الحقوق من شروط وغيرها يجب أن ينفذ فوراً، ولهذا جاءت قاعدة مهمة: "كُل خِيَارٌ ثَبَتَ بِالشَّرْعِ لِدَفْعِ الضَّرَرِ عَنْ الْمَالِ فَهو على الفَوْرِ"[(٢)]، ولهذا جاء قوله تعالى: ﴿ ﴿ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ صَدَقَ ٱللَّهُ ٱلْعَظِيمُ أَعُوذُ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيْطَانِ ٱلرَّجِيمِ أَعُوذُ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيْطَانِ ٱلرَّجِيمِ ﴾ ﴾ ﴾ ﴾ ﴾ [(٣)]، ولهذا قال الإمام القرطبي في تفسيرها " قَوْلُهُ تَعَالَى: (بِالْباطِلِ) أَيْ بِغَيْرِ حَقٍّ"[(٤)]، وعلى هذا نجد قاعدة مهمة "الْعِبْرَةُ فِي الْعُقُودِ لِلْمَقَاصِدِ وَالْمَعَانِي لَا لِلْأَلْفَاظِ وَالْمَبَانِي"[(٥)]، ولهذه القاعدة صيغا أخرى تدور في المعنى نفسه وتندرج تحتها، وهي: "الْعِبْرَةَ فِي الْعُقُودِ بِمَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ"[(٦)]، و"الْعِبْرَةَ فِي الْعُقُودِ بِقَوْلِ أَرْبَابِهَا"[(٧)]، و"فِي الْعُقُودِ يَعْتَبِرُ الْمَقْصُودُ، وَعَلَيْهِ يَنْبَنِي الْحُكْمُ"[(٨)]، ويمكن أن تكون قاعدة "لا بد في النية أن تكون مستندة إلى علم جازم أو ظن راجح" أشبه بضابط لما سبق[(٩)]، وكل هذا القواعد هي ضابطة للعقود وهي أصل التعامل في المعاملات المالية، وهي تدفع

---

(١) السرخسي: شمس الأئمة محمد بن أحمد (ت: ٤٨٣هـ)، **المبسوط**، ١١٥/١٣؛ وينظر: جمال الدين البابرتي: أبو عبد الله محمد بن محمد (ت: ٧٨٦هـ)، **العناية شرح الهداية**، ٤٠١/٩.

(٢) قال أبو إسحاق الشيرازي: "وذلك لأنه خِيَارٌ ثَبَتَ بِالشَّرْعِ لِدَفْعِ الضَّرَرِ عَنْ الْمَالِ فكان على الفور كخيار الشفعة"، ينظر: تاج الدين السبكي: عبد الوهاب بن تقي الدين (ت: ٧٧١هـ)، **الأشباه والنظائر**، ٢٨٣/١؛ النووي: **المجموع شرح المهذب**،١٢/ ١٣٨؛ ابن قدامة المقدسي: أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد الجماعيلي (ت: ٦٢٠هـ)، **الكافي في فقه الإمام أحمد**، ٥٢/٢.

(٣) سورة النساء ٤: ٢٩.

(٤) القرطبي: أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد الخزرجي (ت: ٦٧١هـ)، **الجامع لأحكام القرآن** = تفسير القرطبي، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، ١٥٠/٥.

(٥) علي حيدر، **درر الحكم في شرح مجلة الأحكام**، تعريب المحامي: فهمي الحسيني، ج١، ص١٥، رقم المادة (٣)؛ محمد سعيد الراوي، **شرح مجلة الأحكام**، ص١٣؛ وينظر: الكاساني: **بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع**، ج٤، ص١٣٤؛ زكريا الأنصاري: **اسنى المطالب في شرح روضة الطالب**، ج٢، ص٨٢؛ شهاب الدين الحموي: **غمز عيون البصائر في شرح الأشباه والنظائر**، ج٢، ص٢٨٦.

(٦) زكريا الأنصاري، **اسنى المطالب في شرح روضة الطالب**، ج٢، ص١٥١؛ حاشية العلامة العبادي: الإمام أحمد بن قاسم، على **الغرر البهية في شرح البهجة الوردية**، ج٢، ص٣٩٤؛ ابن حجر الهيتمي: **تحفة المحتاج في شرح المنهاج**، ج٤، ص٢٤٩؛ البهوتي: **كشف القناع**، ج٣، ص٤٤٦.

(٧) ابن حجر الهيتمي، **تحفة المحتاج في شرح المنهاج**، ج٧، ص٢٦١؛ زين الدين المليباري الهندي: أحمد بن عبد العزيز المعبري، **فتح المعين بشرح قرة العين بمهمات الدين**، ص٣٧٣.

(٨) السرخسي، **المبسوط**، ج١٢، ص٧٩.

(٩) ينظر: صالح السدلان، **القواعد الفقهية الكبرى وما تفرع منها**، دار بلنسية، الرياض، ١٤١٧هـ، ص٦

المفاسد وتحقق المقاصد وخادمة للمنافع، وعلى هذا قامت مؤسسات الاقتصاد الإسلامي وهيئة الفتوى، بما يفرض عليها التكيف مع المحيط العالمي، لتحقيق المصالح ودفع الضرر، وتظهر إشارة القرآن الكريم من خلال النظر إلى آيات جاءت متسلسلة، حيث قال سبحانه وتعالى: ﴿

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ صَدَقَ ٱللَّهُ ٱلْعَظِيمُ أَعُوذُ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ أَعُوذُ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ ﴾ ﴿ ﴾ ﴿ ﴾ ﴿ ﴾ ﴿ ﴾ ﴿ ﴾ ﴿ ﴾ ﴿ ﴾ ﴿ ﴾ سُورَةُ الفَاتِحَةِ البَقَرَةِ آلِ عِمْرَانَ النِّسَاءِ المَائِدَةِ الأَنْعَامِ الأَعْرَافِ الأَنْفَالِ التَّوْبَةِ يُونُسَ هُودٍ يُوسُفَ الرَّعْدِ إِبْرَاهِيمَ الحِجْرِ النَّحْلِ الإِسْرَاءِ الكَهْفِ مَرْيَمَ طه الأَنْبِيَاءِ الحَجِّ ﴾[1]، ويظهر كيف ارتبطت العقيدة بالاقتصاد، من خلال كنز الذهب والفضة دون انفاق.

واليوم نشهد متغيراً مضطرباً لحركة الاقتصاد العالمي بما ينذر بذهاب الحقوق، ففي ظل جائحة كورنا (COVID-19) شهد العالم اضطراباً واضحاً في سوق المال، ومتغيراً جديداً لطرق التنظيم المصرفي والاقتصادي، لتؤثر هذه المتغيرات في جوانب أساسية اجتماعية، تؤثر في الأمن المستقبلي وتنذر باضطراب اقتصادي عالمي؛ دفع هذا منظمة الصحة العالمية في (WHO) في الدورة الاستثنائية بشأن الاستجابة لجائحة كوفيد- ١٩ بتاريخ أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٠م إلى الإشارة إلى مستوى الضرر الذي احدثته الجائحة قائلة: "واصلت منظمة الصحة العالمية العمل مع الأمين العام للأمم المتحدة والمنظمات المتعددة الأطراف ذات الصلة من أجل تحقيق استجابة شاملة ومنسقة على نطاق منظومة الأمم المتحدة ككل لدعم الدول الأعضاء في استجاباتها لجائحة كوفيد- ١٩"، كما ظهرت في التقرير الإشارة إلى استمرار العمل لمعالجة هذا الاضطراب العالمي الذي سيستمر حتى سنة ٢٠٢٣م[2]، مما يأثر على جميع المؤسسات الخاضعة للأمم المتحدة (U.N)، لمحاول استيعاب المرحلة من خلال تنظيم نفسها على ضوء المتغيرات، ومنها البنك الدولي (The World Bank) فقد بين خطورة الوضع من خلال مقدمة تقريره الصادر سنة ٢٠٢٠م قائلا: "تواجه البلدان حاليا تحديات لم يسبق لها مثيل في خضم جهودها لتحقيق التنمية المستدامة. وتشكل جائحة في فيروس كورونا (كوفيد- ١٩) تهديداً للحياة وسبل كسب العيش والاقتصادات بالكامل"[3]، مع هذا شرع في بيان ما يتوقعه من نمو مستقبلي، فأصدر تقريراً يحاول أن يعيد الثقة

---

(١) سورة [التوبة:٣٣-٣٥].

(٢) منظمة الصحة العالمية المجلس التنفيذي، **معلومات محدّثة عن تنفيذ القرار ج ص ع ٧٣-١ (٢٠٢٠م) بشأن الاستجابة لجائحة كوفيد -١٩**، الدورة الاستثنائية بشأن الاستجابة لجائحة كوفيد-١٩، البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت، ٢٣أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٠م، النقطة رقم: ١.

(٣) لقد جاء في مقدمة التقرير ذكر جائحة كورنا في السطر الأول، وكذلك في كلمة الرئيس "ديفيد مالباس" التي التي جاءت بعد المقدمة، ورسالة "رسالة من المديرين التنفيذيين" التي جاءت بعد كلمة الرئيس، ثم جاء عنوان= =خاصاً "التصدي لجائحة فيروس كورونا". وتتألف مجموعة البنك المركزي من خمس مؤسسات يجمعها التزام

الثقة بطريقة إدارته للمنظومة المصرفية العالمية، مبيننا أن الاقتصاد العالمي سينمو بنسبة ٤% عام ٢٠٢١؛ وتوزيع اللقاح والاستثمار أساسيان لمواصلة التعافي الاقتصادي في المناطق، ويظهر من خلال التقرير أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نسبة النمو فيها ٢.١% وهي الأقل عالمياً[١]، فكيف يمكن تفسير هذا التوقع..!! علماً أن هذه المنطقة هي الأهم عالميا واستراتيجيا، من حيث الطاقة وحركة التجارة العالمية؛ يفسر هذا كله أن العالم مقبل خلال الفترة القادمة إلى اتفاق جديد يعيد هيكلة الاقتصاد العالمي، أوليس البنك الدولي هو نتيجة حاصلت بعد اتفاق "بريتون وودز Bretton Woods" وإن لم تظهر العلاقة بشكل ظاهري[٢]، أوليس من يصنع الاتفاقات التجارية وتنظيم العلاقات المصرفية هي مركز الدراسات الاقتصادية..!! والتي أسهمت في تنظيم العديد من النظريات الاقتصادية.

إن المتغيرات القادمة الاقتصادية والاجتماعية تلوح في الأفق، ففي السابق الاقتصاد يقود الصحة، واليوم فإن الصحة تهدد الاقتصاد، هذه هي نتيجة سياسات "الراس مالية العالمية" و"النظام العالمي

مشترك بالحد من الفقر، وزيادة الرخاء المشترك، والنمو والتنمية، وهي: "البنك الدولي لإنشاء والتعمير" وعمله يقرض حكومات البلدان متوسطة الدخل والمنخفضة الدخل المتمتعة بالأهلية الائتمانية، "المؤسسة الدولية للتنمية" وهي تقدم تمويلا بشروط ميسرة جدا لحكومات أشدّ البلدان فقراً، "مؤسسة التمويل الدولية" تقدم قروضاً ومساهمات في رأس المال، وخدمات استشارية لحفز استثمارات القطاع الخاص في البلدان النامية، "الوكالة الدولية لضمان الاستثمار" وهي تقدم تأميناً ضد المخاطر السياسية، وأدوات لتعزيز الائتمان للمستثمرين والمقرضين. بغية تسهيل الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان الصاعدة، "المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار" وهو يقدم تسهيلات دولية للتوفيق والتحكيم في منازعات الاستثمار. ينظر: **التقرير السنوي للبنك الدولي لعام٢٠٢٠م (دعم البلدان في أوقات لم يسبق لها مثيل)**، ص١٢.

(١) ينظر الموقع الرسمي:
https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2021/01/05/globAl-economy-to-expand-by-4-percent-in-2021-vaccine-deployment-and-investment-key-to-sustaining-the-recovery

وتفصيل النمو ينظر تقرير: "**تقرير الآفاق الاقتصادية العالمية**": شرق آسيا والمحيط الهادئ: من المتوقع أن يتسارع معدل النمو في المنطقة إلى ٧.٤% في ٢٠٢١. أوروبا وآسيا الوسطى: من المتوقع نمو اقتصاد المنطقة بنسبة ٣.٣% في العام الجاري. أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي: من المتوقع نمو اقتصاد المنطقة بنسبة ٣.٧% في ٢٠٢١. الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: من المتوقع أن ينمو النشاط الاقتصادي في المنطقة بنسبة ٢.١% في العام الجاري. جنوب آسيا: من المتوقع أن ينمو النشاط الاقتصادي في المنطقة بنسبة ٣.٣% في ٢٠٢١. أفريقيا جنوب الصحراء: يتجه النشاط الاقتصادي في المنطقة إلى الارتفاع بنسبة ٢.٧% في ٢٠٢١. للاطلاع على المزيد، انظر العرض العام عن المنطقة (باللغة الإنجليزية: Globai Economic Prospects, JANUARY 2021).

(٢) تم الاتفاق عليها ٧/٢٢ /١٩٤٤م، وتثبت عملات أجنبية مقابل الدولار، وتحديد الدولار سعر ٣٥ دولاراً مقابل أونس من الذهب، بحسب الفقرة الأولى من المادة الرابعة. ينظر: جان دنيزت، **الدولار تاريخ النظام النقدي الدولي ١٩٤٥-١٩٨٨**، ترجمة: هشام متولي، طلاس للترجمة والنشر، دمشق، الطبعة: الأولى، م١٩٨٩، ص٥٩.

الجديد"؛ ومع هذا تبقى القيم هي المقصد الرئيس من التغير، فما الذي يدفع منظمة الصحة العالمية أن تضمن تقريرها عن جائحة كورنا أهمية المساوة بين الجنسين[١]..!! وكذلك في تقرير البنك الدولية الصادر سنة ٢٠٢٠م[٢]، والتقرير الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "الأونكتاد UNCTAD" سنة ٢٠٢٠م[٣]، وجميعا تدور حول ما بعد تداعيات جائحة كورنا، والاضطراب في الاقتصاد العالمي، ممزوجة بعدد من القيم التي تعيد تشكيل هوية الشعوب..!!

وعند النظر إلى تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠٢٠م في جنيف، الذي كان تحت شعار "من الجائحة العالمية إلى الرخاء للجميع: تجنب ضياع عقد آخر" ما نصه: "قبل عشر سنوات، تعهدت الاقتصادات الكبرى في العالم بأن تحقق النهضة من كبوة أسوأ أزمة مالية شهدها العالم منذ الكساد العظيم، واستخدمت لهجة توحي باستعدادها لإعادة تشكيل النظام الدولي بطريقة تستلهم من الذين قادوا المسيرة للخروج من الحرب والخراب بعد عام ١٩٤٥. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٩، اجتمع قادة مجموعة العشرين في لندن لاتفاق على جملة من الإجراءات الجماعية استجابةً للأزمة المالية العالمية التي أوقعت بقادة هذا العالم من طوكيو إلى واشنطن وبيجين إلى بوينس آيرس. وكانت الخطة التي اتُّفق عليها في لندن جريئة" والتي جاءت لمحاولة انعاش الاقتصاد العالمي"[٤]، لكنها لم تحقق الهدف المرجو منها، فكل ما سبق يشير إلى أن المتغيران العالمية للاقتصاد والتعليم والصحة، وعرف المجتمعات تتجه إلى صورة خاصة تخرج عن المعروف والمألوف، فالكثير من الأعراف المجتمعة ستتغير نتيجة لما بعد جائحة كورنا؛ كل ذلك يقودنا إلى رسم تصور لمستقبل وأهمية مركز الدراسات الاقتصادية والإسلامية بشكل خاص منها، حيثُ أن جميع تقارير الأمم المتحدة تشير إلى عنصر التشارك المؤسساتي لاستيعاب المرحلة القادمة، وهذا يقودنا إلى مفهوم جديد لمراكز الدراسات الاقتصادية بأن عليها أن تتبنى هذه القيمة في منظومتها التخطيطية الاقتصادية للعقد القادم على الأقل، وهي ليست ببعيد عن مفهوم الفقه الإسلامي في تنظيم فقه الشراكة في المعاملات المالية؛ فمن المحتمل انهيارات في سوق المال، ويجب على الهيئات

---

(١) منظمة الصحة العالمية المجلس التنفيذي، **معلومات محدّثة عن تنفيذ القرار ج ص ع ٧٣-١ (٢٠٢٠م) بشأن الاستجابة لجائحة كوفيد -١٩**، الدورة الاستثنائية بشان الاستجابة لجائحة كوفيد-١٩، البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت، ٢٣أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٠م، النقطة رقم: ٧.

(٢) ينظر: **التقرير السنوي للبنك الدولي لعام٢٠٢٠م (دعم البلدان في أوقات لم يسبق لها مثيل)**، ص٤٥ و٤٦.

(٣) تم إنشاء الأونكتاد (United Nations Conference on Trade and Development) كهيئة حكومية دائمة في عام ١٩٦٤، وهو الهيئة الرئيسية التابعة لجهاز الأمانة العامة لهيئة الأمم المتحدة، في مجال التجارة والتنمية. ينظر: مجموعة أدوات الأونكتاد، **تحقيق النتائج**، الطبعة الثالثة، الأمم المتحدة، جنيف، ٢٠٢٠، ص٩.

(٤) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، **تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠٢٠**(من الجائحة العالمية إلى الرخاء للجميع: تجنب ضياع عقد آخر)، الأمم المتحدة، جنيف، ٢٠٢٠.

الشرعية في المصارف الإسلامية أن تسعى إلى تنظيم "كونفدراليات مصرفية تجارية" كما كانت في اواخر الدولة العثمانية وكذلك النظام السويسري(١).

لقد بين الفقهاء أهمية الاقتصاد حينما أجمل الماوردي دور الاقتصاد من أن الخير والخصب يحدث صلاحا في الدولة، والجدب يحدث فسادا فيها، والخصب يتحقق مِنْ وَجْهَيْنِ: خِصْبٌ فِي الْمَكَاسِبِ، وَخِصْبٌ فِي الْمَوَادِّ. فَأَمَّا خِصْبُ الْمَكَاسِبِ فيتحقق بوجود أمن مقترن به، وَأَمَّا خِصْبُ الْمَوَادِّ فَهُوَ مِنْ نَتَائِجِ الْعَدْلِ الْمُقْتَرِنِ بِهَا(٢)، وقد أكد هذا المفهوم إمام الحرمين الجويني وشرع في بيان مصادر المال في الدولة وكيفية تعامل السلطان معها، وهل يدخر المال إلى السنة القادمة أم لكل سنة حسابها، مبينا ضوابط الإنفاق ومقاصده، ويرى أن حاجات الدولة إذا استوعبها الإنفاق في سنة وبقي من المال ما يزيد عنها، فعندئذ يلزم على الإمام الادخار(٣)، فأن وحدة منظومة الاقتصاد قديمة بين المسلمين، مما عالج مشكلة الفقر عن طريق الزكاة والصدقة والوقف، وكذلك التنمية بضبط المعاملات الشرعية.

أهمية الدراسة:

بيان أهمية الدور المستقبلي للمؤسسات والمركز البحثية المختصة بالاقتصاد الإسلامي، وكيف يمكن أن تواكب التحديات المرحلية (Interim challenges)، وتعالج الفجوات الاستراتيجية (Strategic gaps) بما يرفع من مستوى الجودة في الأداء (Better Functioning)، والريادة في الاستشارات (Pioneering consultancy)، والتميز في الخدمة (Excellence in service)، مستلهمة من دور الفقه الإسلامي، بما يظهر أثر الفتوى في تنظيم مخرجات الاستشارات، وهذا ما قام به فقهاء المسلمين عبر التاريخ، فلم تكن حركة الفقه الإسلامي ببعيدة عن متغيرات الحياة واستيعاب المرحلة التي تمرّ.

مشكلة الدراسة:

(١) ينظر حول طريقة تنظيم إدارة التجارة، العلاقة بين الولايات داخل الدولة العثمانية، ينظر: **سالنامهء دولت عليه عثمانيه**، آلتمش سكننجي سنه، ١٣٣٣– ١٣٣٤ سنهء ماليه؛ وحول "الولايات السويسرية" التي نشأت في سنة ١٨٠٣م من من تسعة عشر كانتون (ولاية) مستقل لكل واحد منها دستوره الخاص به، ينظر: وِل ديورَانت: ويليام جيمس ديورَانت (المتوفى: ١٩٨١ م)، **قصة الحضارة**، تقديم: محيي الدّين صَابر، ترجمة: زكي نجيب محمُود وآخرين، الملحق، ٤٠٢.

(٢) ينظر: الماوردي: **أدب الدنيا والدين**، ص١٤٣ و١٤٤.

(٣) ينظر: إمام الحرمين الجويني: **الغياثي= غياث الأمم في التياث الظلم**، ص٢٤٤–٢٥٢، وحول الادخار ص٢٥٠.

تظهر مشكلة الدراسات بطرح أسئلة نستطيع ان ندرك من خلالها أهمية مركز الدراسات الاقتصادية الإسلامية وخصوصا ما تعلق منها بحركة المصارف، والتعاملات المصرفية، وتحديد المشروع من طرق عمل المصرف التي تعتمد الشريعة الإسلامية في تعاملاتها.

هنا تظهر أهمية الموضوع بذكر جملة أسئلة منها: هل استطاعت تلك المركز أن تنظم تلك

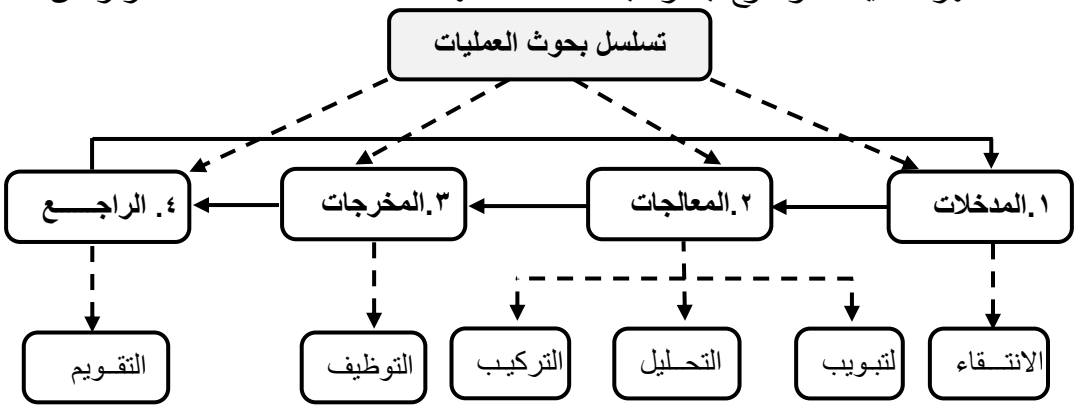

المصارف؟ وهل ساهمت بتطوير العمل المصرفي؟ وهل أثرت في حركة التنمية المجتمعية؟ كيف لها أن تتعامل في ظل المتغيرات القادمة؟ وقبل كل هذا، هل كانت تلك المركز على مستوى الوظيفي الذي أنيط بها؟؟ وهل كانت حق مستقلة، في قراراها؟؟ وهل كانت محوكمة ضمن معايير الجودة؟؟ وهل قدم لها ما يحقق الهدف الذي أنيط بها؟؟ وهنا يمكن الإجابة المجملة بحيث تظهر خطوط عامة يمكن أن تؤسس لدور مستقبلي تتحرك منه مركز الدراسات المختصة في الاقتصاد الإسلامي.

المطلب الأول: الوصف العام لمراكز الدراسات الاقتصادية الإسلامية وتحليل نظمها

عند النظر إلى المنتج العام للدراسات الاقتصادية في مركز الدراسات الاقتصادية الإسلامية، من خلال الناتج العام لها، ومدى تأثيره على تنظيم المصارف الإسلامية، بما وضع له من أهداف يمكن رصدها من خلال الرؤية (Vision) والرسالة (Message)، لكل معهد للدراسات مثلا: معهد الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز في جدة، وهو أول مركز أبحاث تأسس في هذا المجال عام ١٣٩٧هـ (١٩٧٧م)، تحول إلى معهد في نهاية عام ١٤٣٢هـ (٢٠١١م)[١]، وكذلك مركز الاقتصاد والتمويل الإسلامي، كلية الدراسات الإسلامية، جامعة حمد بن خليفة، دولة قطر، تأسس في سنة ٢٠١٠[٢]، وغيرهما من المركز والمعاهد التي اهتمت بهذا المجال، كما لا يكاد

(١) ويظهر لنا مجال خدمته من خلال ما الرؤية: بان تكون مرجعية. والرسالة: بكونها مؤسسة علمية تعنى بإنتاج المعرفة وتصميم البرامج للباحثين في مجال الاقتصاد الإسلامي. القيم: من العمل بروح الفريق والإتقان والأصالة والموثوقية وغيرها. https://iei.kau.edu.sa/Pages-A-VisionMessage.aspx

(٢) ويظهر لنا مجال خدمته من خلال **الرؤية:** وتظهر في كونه مركزًا عالميًّا متميزًا في الانضباط العلمي في مجال الاقتصاد الإسلامي والتمويل، ومُعزِّزًا للعدالة الاقتصادية ورفاهيتها. **والرسالة:** ونظهر في إنتاج السياسات الرئيسة والبحوث التطبيقية ذات الصلة، وبالتركيز على المجالات التالية: الشمولية والإنتاجية والسياسات والتجارة

يخلو مصرف إسلامي من هيئة شرعية بمثابة مجموعة للدراسات؛ وعند التحليل لرؤية ورسالة ومخرجات تلك المركز، من خلال عرضها على منظومة بحوث العمليات، من مرحلة أولى وهي المدخلات وما تخضع إليه من انتقاء للمعلومة، ثم المرحلة الثانية متمثلة بالمعالجات وما تتضمنه من تبويب لتلك المعلومة ثم تحليل لها ثم تركيبيها مع غيرها لتكون دراسة، ثم الانتقال على المرحلة الثالثة وهي المخرجات وما تتضمنه من توظيف وتطبيق لما نتج من دراسة، ثم المرحلة الأخيرة وهي الراجع من أثر ذلك التطبيق بتوقيم الأثر العملي لتلك الدراسة التي انتجها المركز، وكما يلي في المخطط التالي[١]:

ويمكن اختزال الدور الذي قامت به مركز الدراسات الاقتصادية بشكل عام بما يليّ:

١. المدخلات التي اعتمدت في البحث والتحليل، هي جمع الحوادث المعاصرة التي ظهرت حديثا في التعاملات المالية، فيتم انتقاء ما يقبل أن يكون مدخل منظم يقبل التفكيك والتحليل والقياس، ويجب أن تكون عملية الانتقاء خاضعة لضوابط محددة للمادة التي يراد تحليلها.

٢. المعالجات لتلك الظواهر اعتمدت بالدرجة الأولى على أصول الفتوى الشرعية، ومحاولة البحث عن علل الأحكام والقياس عليها، فحصر المداخل المتشابهة في تبويب، وتحليل عللها ومسارها وآثارها، ثم تركيب ما اجتمع منها ليشكل مخرجاً عمليا هي وظيفة هذه المرحلة.

٣. يغلب على مخرجات مركز الدراسات الاقتصادية الإسلامية، أن تلك الدراسات أنها أتصفت من قبيل الفتوى المتعلقة بالحلال والحرام، مع وجود جوانب منها تعلقت بعلم إدارة وتنمية المصارف، ومن المعلوم أن التكليف يكون بحسب الاستطاعة، مما جعل بعض القرارات الشرعية بقية من قبيل التنظير الفقهي لعجز المصرف الإسلامي عن تطبيقها.

٤. اغلب الدراسات التي انتجت من هذه المركز لم تتدخل بهيكل تطوير البنوك، ونجد أن مستوى الاستشارات جاء واضحا في بيان الجانب الفقهي، مع دور محدود للاستشارات المصرفية التفصيلية، أو هيكلة البنوك، ومجالات السوق.

٥. إن عملية البحث والتنظير لم تخرج من دائرة التكرار في الكثير من الدراسات، بحيثُ أن المجالات التي أنيطت بتلك المركز قيدت المركز بكونه يقرب من مؤسسة الفتوى، علما أن مفهوم الفتوى يبقى غير ملزم للكثير من المصارف العاملة في مجال البنوك.

والتعاون. **والأهداف** وذلك بالعمل على إنتاج بحوث ذات تأثير كبير، وتنظيم فعاليات بحثية، ومؤتمرات، وورش عمل، وندوات... إلخ. ووضع مقترحات للحصول على تمويل خارجي للبحوث، و"تنسيق البحوث في الاقتصاد والتمويل الإسلامي، والعمل على تدريسها، بُغية توفير أنظمة اقتصادية قائمة على أسس أخلاقية.

(١) ينظر: عثمان سعيد العاني، **الأحناف والمنهجية الفقهية**، İslam Hukuku Araştırmaları Dergi s i , s y. 19, 2012, s. 355-371.

٦. حاولت الكثير من المركز التوسع في الدراسات، ووضعت رؤية ناضجة، ورسالة واقعية، لكنها لم تستطع الدخول إلى عالم المصارف كمؤسسة تنظم معايير حوكمة المصرف بما يخدم النظرية الإسلامية في الاقتصاد الإسلامي، مثلا في تنظيم "المعايير الشرعية" التي نظمتها "هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)"[١]، وكذلك "مجلس الخدمات المالية الإسلامية" في ماليزيا والذي حاول وضع معايير تعلقت بقياس المخاطر[٢]، لكن بقيت الحاجة ماسة اليوم إلى تنظيم معايير يمكن الاستناد إليها في مجالات عدة من الاقتصاد مثل الاقتصاد التشاركي وتنظيمه، والعلاقات المصرفية، ومعالجة المخاطر من ضعف السيولة، والتنمية وغيرها.

٧. غياب التحديد الوظيفي للعديد من هذه المركز، هل هي جهة استشارية؟؟ أم جهة رقابية؟؟ أم جهة منسقة؟؟ أم هي جه أكاديمية؟؟ لدرجة انتقلت بعض المركز الدراسات من كونه مركزاً بحثياً إلى كونها معهداً أكاديمياً..!! مثل معهد الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، في المملكة العربية السعودية؛ وهذا التغير يمكن أن يجمع ين المركز والمعهد، فيمكن للمراكز أن ينبثق منها معهداً للدراسات العليا يرتبط بالمصارف الإسلامية.

٨. الأصل أن المركز يشارك في صناعة خط الشروع لانطلاقة العمل المصرفي الإسلامي، بمعنى أن تأسيس المصرف الإسلامي، يسبقه تأسيس مركز للبحوث في الاقتصاد الإسلامي، لكن الواقع شهد أن المصرف الإسلامي يؤسس ثم ينبثق منه مركزاً للدراسات الاقتصادية..!! مما يجعل من المركز تابعاً لإدارة المصارف الإسلامية، فتكون استشارته من قبيل الإعلام لا الإلزام، ومن قبيل الدعاية المصرفية لا من قبيل الدور التنموي، فيضعف المركز ويبقى المصرف..

٩. هناك جهود بحثية كبير أنتجتها المركز الإسلامية المختصة بالاقتصاد الإسلامي، كان ثمرتها وضع المعايير الشرعية، مما أثرى عقل التاجر المسلم فضلا عن المصارف الإسلامية، وتعدُّ "المعايير الشرعية" من أهم ما انتجته المؤسسات البحثية في عمل المصارف الإسلامية، والتي تضمنت معايير شرعية في مجالات اقتصادية بعضها خاص بعمل المصارف، وبعضها

---

(١) ينظر: هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)- البحرين، **المعايير الشرعية** (النص الكامل للمعايير الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية التي تم اعتمادها حتى صفر ١٤٣٩هـ نوفمبر ٢٠١٧م)، برعاية: ساب SABB، الخدمات المصرفية الإسلامية، ١٤٣٧هـ.

(٢) مجلس الخدمات المالية الإسلامية – ماليزيا (IFSB)، كوالالمبور، افتتح رسميًا في ٣ نوفمبر عام ٢٠٠٢، وبدأ عمله في ١٠ مارس عام ٢٠٠٣. يعمل المجلس بوصفه هيئة دولية تضع المعايير للهيئات الرقابية المصرفية، وأسواق رأس المال، والتأمين وغيرها. ينظر الموقع الرسمي: https://www.ifsb.org/ar_background.php

من قبيل الفتوى، يحتكم إليها في ترشيد الأداء المصرفي[١]، وكذلك "مجلس الخدمات المالية الإسلامية" في ماليزيا[٢]، الذي اهتم بالمعايير وصدرت دلالتها باللغة الإنكليزية، كذلك وضع "مسرد المصطلحات" لحصر دلالتها التعريفية، باللغة العربية والإنكليزية، خطوة نحو ترشيد العمل المصرفي في البنوك الإسلامية، وفقه المعاملات عموما[٣].

١٠. الحاجة الفعلية لمركز الدراسات الاقتصادية الإسلامية تظهر من خلال الدور المستقبلي لها، من خلال التفكير في التنمية؛ واليوم أدرك العديد منها أهمية الوقف وتنميته، فهو من جهة يشبه المصارف من حيث وجود قدرة مادية، وهو يشبه عمل الشركات من حيث وجوب استدامة الوقف، فتنظيم طرق إدارته هو من قبيل التنمية المستدامة للشعوب؛ فيمكن التوسط في المشاريع المتعلقة بتنمية الوقف، والدخول في تنظيم العلاقة بين المصارف والأوقاف، فالأوقاف وأن كانت خيرية إلا أن نسبة كبيرة منها تتدخل في التعليم والصحة والزراعة وتنظيم التعليم، فأغلب الجامعات في الغرب هي جامعات وقفية، أثرت في الاقتصاد داخل تلك البلاد[٤].

١١. هناك فرق كبير بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، فمن جانب حجم رأس المال فإن البنوك الإسلامية حجم رأس المال صغيرا قياساً إلى البنوك التقليدية، مقارنة بالحجم الإجمالي للأصول أو الودائع؛ ومن حيث الودائع الجارية أقل حجما من ودائع التوفير والاستثمار، والأمر الآخر أن تخصص الأرباح يكون بعد تحققها، فالأصل في البنوك الإسلامي تكون في التمويل والاستثمار؛ وكذلك هي تشترك معا من حيث فتح الحساب الجاري وتنظيم الأوراق التجارية[٥]، هنا يظهر دور المراكز الاقتصادية الإسلامية في تفعيل دور البنوك لزيادة الأصول الداخلة عليها.

---

(١) ينظر: هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، **المعايير الشرعية** (النص الكامل للمعايير الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية التي تم اعتمادها حتى صفر ١٤٣٩هـ نوفمبر ٢٠١٧م)، برعاية: ساب SABB، الخدمات المصرفية الإسلامية، ١٤٣٧هـ.

(٢) مجلس الخدمات المالية الإسلامية – ماليزيا (IFSB).

ينظر الموقع الرسمي: https://www.ifsb.org/ar_background.php

(٣) ينظر: مجلس الخدمات المالية الإسلامية – ماليزيا (IFSB)، **مسرد المصطلحات**، يناير ٢٠١٨م، وقد ضم ١١٢ مصطلحاً.

(٤) لقد شهدت الأوقاف نمواً كبيراً في العصر العباسي ثم العثماني، فتوجد أوقاف للتعليم والصحة والزراعة. ينظر: عثمان سعيد حوران، **تنظيم قانون الأوقاف فقهيا وقضائيا**، ٣٠٠-٣٣٨؛ عدنان عويضة، **نماذج من النُّظم والمؤسسات والنظريات الاقتصادية والاجتماعية في الحضارة الإسلامية**، المركز الدولي للاقتصاد والتمويل الإسلامي، جامعة انقرة للعلوم الاجتماعية، ٢٠٢٠م، ١٦-١٩.

(٥) محمد أحمد صقر وبثينة محمد علي المحتسب، **تكييف الدور الرقابي للبنوك المركزية للتعامل مع البنوك الإسلامية**، ٢٠١٣، دراسات، ص ٥١٥ وما بعدها؛ شودار حمزة، **علاقة بنوك المشاركة بالبنوك المركزية في ظل نظم الرقابة النقدية التقليدية**، ٢٠٠٦/٢٠٠٧.

١٢. بقيت العديد من مركز الدراسات وهيئات الفتوى بعيدة عن محاولة رصد نظيرتها من مركز الدراسات الاقتصادية العالمية، والمنظمات التي تنظم الحركة النقدية، بما يضفي سعة في أفق تصور هيئات الفتوى للنوازل في فقه المعاملات المالية.

المطلب الثاني: التوافق المنهجي بين هيكلية بين المصارف الإسلامية ومراكز الدراسات الاقتصادية

عند محاولة تحليل العديد من النظام المحركة لمراكز الدراسات الاقتصادية، يظهر من خلال هيكلها أنها جاءت كمراكز دراسات استشارية أكثر منها تشاركية في العمل المصرفي، وهنا يظهر دور مركز الدراسات الاقتصادية، بما تقدمه من رؤى استراتيجية بعد قراءة متغيرات السوق واتجاه الأفراد، ومسار الاقتصاد العالمي..

إن ما يميز نظرية الاقتصاد الإسلامية عن غيره هي محاولة التقليل من الفجوة بين الأغنياء والفقراء، عن طريق رفع طبقة الفقراء، تدريجياً، وانتاجياً، وهذا ما صرح به "معهد الاقتصاد والتمويل الإسلاميMÜİSEF" في جامعة مرمرة بإسطنبول في ديباجته، ومقدمته التي بين بها أهمية ترسيخ الهوية الإسلامية الاقتصادية(١)، وهذا ما يهدف إليه أغلب المركز البحثية والمصارف الإسلامية.

فمن خلال النظر إلى وحدة التنظيمات الاقتصادية بين المسلمين وعبر تاريخهم أسهمت في استقرار السوق ونموه وتجاوز العديد من المحن، حتى لو وقع خلاف سياسي بين الدول المسلمة لكن فقه الحلال والحرام وتنظيم فقه المعاملات هو عبار للسياسة، بمعنى أن فقه المعاملات المالية في الإسلام هو عابر للحدود فهو فقه عولمة تقضي على الفقر وتخدم الأغنياء بتنمية المال، وفي عصرنا الحالي نجد صفة العالمية هي صفة المصارف (البنوك) الناجحة، والتنمية هي مؤشر على

---

(١) ينظر: (MÜİSEF) Marmara Üniversitesi –İslam Ekonomisi ve Finansı Enstitüsü. النص:

"20. In parallel with the historical and political developments experienced in the world since the beginning of the century, the Muslim world has turned to a search for an identity in every field. A reflection of this search has been in the field of economics and finance that has developed within it. This search, which started as small-scale scientific articles at the beginning, has reached important dimensions both in theory and in practice today. The fact that the economic orders that dominate the world continue to increase the gap between the rich and the poor and cause injustices to emerge has also accelerated the search for an alternative economic system that proposes not to accumulate wealth and prosperity in the hands of certain people, but to share it on the basis of justice and equity".

https://muisef.marmara.edu.tr/anasayfa/enstitu/hakkinda

قوتها، لهذا نجد العديد من المصارف التي تأسست نجحت في أول انطلاقتها ثم انكمشت في وسط الطريق، أو انحسرت في مجال محدود من العملاء، لا يعني أنها خرجت من كونها قوية، لكنها فقد عنصر التأثير المصرفي الحقيقي العالمي، وربما يكون سبب بقاء المصارف قطرية محلية يرجع إلى عوامل منها مواقف الحكومات من تلك المصارف، وهيمنة البنك المركز، وعدم خروجها من عرف الدولة التي هي فيها، وهنا وضعت مجلة الأحكام العدلية مادة منظمة لتنظيم الشروط مع الأعراف وذلك في الْمَادَّةِ "١٨٨" وتخص المعروف في البيع: "الْبَيْعُ بِشَرْطٍ مُتَعَارَفٍ: يَعْنِي العرف الْمَرْعِيَّ فِي عُرْفِ الْبَلَدِ صَحِيحٌ وَالشَّرْطُ مُعْتَبَرٌ في التعاقد"، وهنا يمكن النظر إلى كون المصارف الإسلامية شروطها واضحة، وأعرافها معلومة، ومعاييرها مدونه يمكن أن تؤسس ما يشبه الشركات العابرة للحدود، فتكون المعايير مع طرق تنظيم التعاملات اشبه بالعرف، وهنا تأتي قاعدة مهمة من قواعد مجلة الاحكام يسندها جملة من القواعد لها دلالات خاصة لضبط هذه القيمة وهي قاعدة: "الْمَعْرُوفَ عُرْفًا كَالْمَشْرُوطِ شَرْطًا"(١)، ومن صيغها: و"الْمَعْرُوفُ عُرْفًا كَالْمَشْرُوطِ شَرْعًا"(٢)، "الْعُرْفُ كَالشَّرْطِ"(٣)، و"المعروف كالمشروط"(٤)، و"الْمَعْلُومَ بِالْعُرْفِ كَالْمَعْلُومِ بِالشَّرْطِ"(٥)، وغيرها من القواعد الضابطة لأثر العرف، بمعنى أن هناك حاجة فعلية لتنظيم معايير "عرف المعاملات المصرفية الإسلامية"(٦)، مما يشيع الفهم بين الناس ونتشر بينهم، فيسل إدراك الناس لتلك الأعراف ويرفع من نسبة العملاء داخل المصارف الإسلامية..

فمثلا من التجارب الناجحة في العمل المصرفي بنك دبي الإسلامي، الذي تم افتتاحه رسميًا في ١٥ سبتمبر ١٩٧٥م، ومع القدرة التنموية التي حققها إلا أن عنصر التشارك التنموي يظهر مدى

---

(١) علي حيدر، درر **الحكام شرح مجلة الأحكام**، ج١، ص٤٦، رقم المادة (٤٣)؛ منير القاضي، **شرح مجلة الأحكام العدلية**، ج١، ص١٠٥ (٤٢)؛ رشيد باشا، **روح المجلة**، برنجي جلد، ص ١٣٠؛ الحموي، **غمز عيون البصائر** في شرح **الأشباه والنظائر**، ج٤، ص٢٠٦.

(٢) ابن نجيم: زين الدين بن إبراهيم بن محمد (ت:٩٧٠هـ)، **الْأَشْبَاهُ وَالنَّظَائِرُ عَلَى مَذْهَبِ أَبِيْ حَنِيْفَةَ النُّعْمَانِ**، وضع حواشيه وخرج أحاديثه: الشيخ زكريا عميرات، ص٨٤؛ بدر الدين العيني: أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى الغيتابى الحنفى (ت:٨٥٥هـ)، **البناية شرح الهداية**، ج١٣، ص٤٧٨، القاعدة مروية عن أبي يوسف.

(٣) أبو الوليد ابن رشد: محمد بن أحمد القرطبي (ت:٥٢٠هـ)، **البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل لمسائل المستخرجة**، تحقيق: محمد حجي وآخرون، ج٤، ص٢٤٧، ج٧، ص٢٧٣؛ القرافي، **الذخير**، ج٦، ص٢١٣، **البيان في مذهب الإمام الشافعي**، تحقيق: قاسم محمد النوري، ج٨، ص١٣٢.

(٤) برهان الدين البخاري: أبو المعالي الحنفي (ت:٦١٦هـ)، المحيط **البرهاني في الفقه النعماني** فقه الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه، تحقيق: عبد الكريم سامي الجندي، ج٧، ص٦٣٠.

(٥) السرخسي، **المبسوط**، ج١٥، ص٩٠.

(٦) هناك محاولة من قبل "لجنة الإعلام والتوعية المصرفية بالبنوك السعودية" مع نهاية عام ٢٠٠٦م ينظر: https://www.saudi-banks.info/ar/about/ ، علماً أن الناظر يجد بيان للمصطلحات دون التأصيل الفقهي لها، بمعنى أن المصطلح لا يضبط بأصول الاجتهاد الفقهي في المعاملات المالية.

فاعلية الخطة الاستراتيجية التي توضع من قبل المصرف، ويظهر هذا من خلال قراءة الأصول المالية الموجودة[1]:

الملكية

هيكل المساهمين حتى 26/أكتوبر/2020

المستثمر	نسبة التملك
مؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية	25.82%
سعيد أحمد لوتاه	6.54%
الجمهور	67.64%

النسبة المئوية الفعلية للاستثمارات الأجنبية المملوكة حتى 1/ أكتوبر/2020

بلد المنشأ	مواطني الدولة*	دول مجلس التعاون الخليجي	عرب	أجانب	المجموع
الإمارات العربية المتحدة	86.29%	3.85%	1.43%	8.43%	100.00%

ويمكن إدراك جانب الثقة المستقبلية من خلال معرفة نسبة الودائع المصرفية، بحيث يظهر لنا مدى ثقة العملاء بهذا المصرف، كذلك يظهر من خلال قراءة نسبة التمثل المحلي (موطني الدولة) قياساً على التمثيل الخارجي داخل المصرف، فيظهر الفرق بين نسبة الاستثمارات الأجنبية وكانت مرتفعة قياساً على مجلس التعاون الخليجي والاستثمارات العربية،

فيظهر الفرق بين رقمي 86.29% المتمثلة بالمواطنين مع نسبة المحيط العربي المتمثلة بنسبة 1.43% والاجنبي بنسبة 8.43% مما يظهر محلية المصرف مع أنه كان تجربة ناجحة في مجاله.. وهنا تأتي أهمية مركز الدراسات الاقتصادية الإسلامية من خلال طرح التساؤلات الحالية والمستقبلية ثم

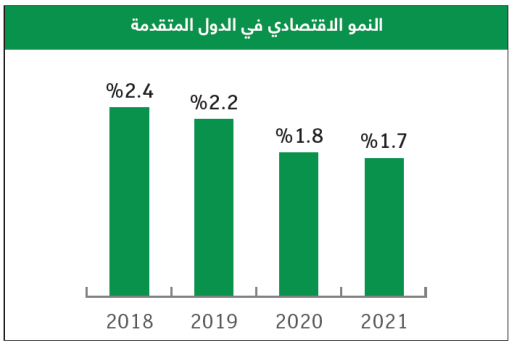

المصدر: صندوق النقد الدولي

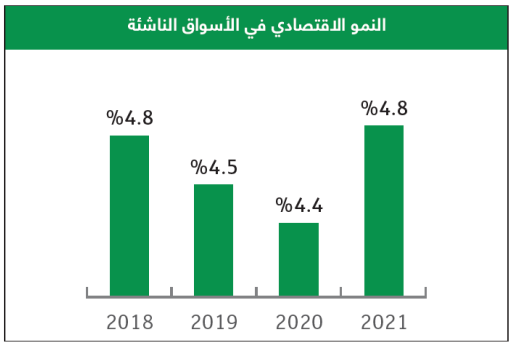

المصدر: صندوق النقد الدولي

(١) ينظر: الموقع الرسمي لبنك دبي الإسلامي "بنك دبي الإسلامي من خلال السنوات":
https://www.dib.ae/ar/about-us/investor-relations/%D9%86%D8%A8%D8%B0%D8%A9-%D8%B9%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%83%D8%A9

وضع الدراسات، فمعيار نجاح المصارف التنموية وعلى رأسها المصارف الإسلامية لا ينظر إليه من حيث الزيادة في الأصول فقط، بل ينظر إلى معيار الزيادة وفي الأصول، والانتشار خارج البلد، والناتج التنموي الذي حققه المصرف، أن محاولة قراءة وقاع المصارف الإسلامية واستيعاب المرحلة الحالية دفع "بيت التمويل الكويتي" في خطته بعد النظر في المخاطر، لقراءة مستقبلية في محاولة الانتشار واستيعاب تحقيق الخدمة لأكبر عدد من المودعين في البنوك، من خلال التوقع للمرحلة القادمة بعد جائحة كورنا، وكما يليّ:

مما يعطي مؤشراً مهما أن مستقبل الدول الناشئة سيتقدم وهذا يدل على مؤشر تغير في المسار الاقتصادي العالمي بما يعيد هيكلته(١).

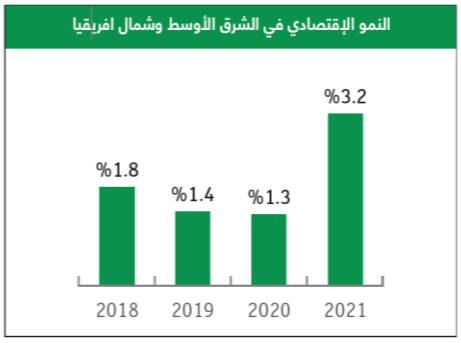

المصدر: صندوق النقد الدولي

والمقارنة تظهر من خلال رصد منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وهنا أشار البنك الدولي (The World Bank) في تقريره إلى أن ينمو النشاط الاقتصادي فيها بنسبة ٢.١%(٢)، لكن بيت التمويل الكويتي فصل في ذلك قائلا: "يتوقع أن يسجل النمو في تركيا ربع في المائة في ٢٠١٩ منخفضاً من ٢.٨ % في ٢٠١٨، فيما يتوقع أن يسجل معدلات زيادة ملحوظة بحدود ٣% في

(١) جاء في تقرير بيت التمويل الكويتي: "يتوقع أن ينخفض النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية إلى ٢.٤ % في عام ٢٠١٩ بعد أن سجل ٢.٨ % في عام ٢٠١٨، كما يتوقع أن يواصل تراجعه إلى ٢.١ % في عام ٢٠٢٠، وفي منطقة اليورو يتوقع تراجع النمو إلى ١.٢ % في عام ٢٠١٩ فيما يتوقع تحسنه إلى ١.٤ % في ٢٠٢٠، بينما في المانيا أعيد تعريف الناتج المحلي، ويتضمن مستوى ناتج أعلى وهو ما حد من معدلات النمو الاقتصادي هناك، وبالتالي يتوقع أن ينمو الناتج المحلي الألماني بنحو نصف في المائة طبقاً للأساس الجديد ويتوقع أن يتضاعف إلى ١.٥ % في ٢٠٢٠. يتوقع أن يبلغ النمو كذلك في انجلترا ١.٢ % في ٢٠١٩ يتحسن إلى ١.٤ % في ٢٠٢٠، ومازالت تحيطها حالة عدم اليقين واستمرار تأجيل قرار في" BREXIT " ، وهو ما سيؤثر بالتأكيد على كافة المؤشرات، حيث يتوقع تراجع النمو في الاتحاد الأوروبي إلى ١.٥% في ٢٠١٩ بعدما سجل ٢.٢ % في ٢٠١٨، ثم يواصل تراجعه مسجلاً نمواً أقل نسبته ١.٦ % في ٢٠٢٠. وفي الصين مازال نمو الناتج يسجل أعلى نسبة على مستوى العالم في ٢٠١٩ وصلت إلى ٦.١ % يتوقع أن يتراجع قلياً إلى ٥.٨ %في ٢٠٢٠ ، أما الهند فيتوقع أن ينمو الناتج المحلي بنسبة ٦.١ %في ٢٠١٩ ويرتفع إلى ٧% أي أعلى مستوى في العالم بحلول عام ٢٠٢٠، وفي ماليزيا يتوقع أن يصل النمو إلى ٤.٧ % في ٢٠١٩ ثم ينخفض قلياً إلى ٤.٥ % في عام ٢٠٢٠ وهي أدنى من معدلات النمو المرتفعة في ٢٠١٨ التي وصلت إلى ٥.٧ %.". بيت التمويل الكويتي (ش.م.ك.ع.) وشركاته التابعة، **التقرير السنوي ٢٠١٩**، ص٢٩.

(٢) ينظر "**تقرير الآفاق الاقتصادية العالمية**" الموقع الرسمي:
https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2021/01/05/globAl-economy-to-expand-by-4-percent-in-2021-vaccine-deployment-and-investment-key-to-sustaining-the-recovery

٢٠٢٠، وفي السعودية سجل النمو معدلات مرتفعة أي بنسبة ٢.٤ % في ٢٠١٨ فيما يتوقع أن يتراجع بشكل كبير إلى أقل من ربع في المائة في ٢٠١٩ ثم يعود إلى الارتفاع حين يسجل ٢.٢ % في عام ٢٠٢٠، وفي قطر بحدود ٢% ثم يرتفع إلى نحو ٢.٨ % في ٢٠٢٠، وفي الإمارات يسجل النمو ١.٦ % لعام ٢٠١٩يتوقع ارتفاعه إلى ٢.٥ % في ٢٠٢٠، وفي عمان ينمو الناتج المحلي بنحو طفيف خال ٢٠١٩ في حين يرتفع إلى ٣.٧ % في ٢٠٢٠، وفي البحرين يسجل النمو ٢% في ٢٠١٩ يتوقع تحسنه إلى ٢.١ % في ٢٠٢٠. ويشهد النمو الاقتصادي مؤشرات إيجابية في مصر مع تحسنه من ٥.٣ % في ٢٠١٨ إلى ٥.٥ % في ٢٠١٩ ثم يرتفع إلى ٥.٩% في ٢٠٢٠"[١].

بمعنى أن التوقعات التي يتم الأخذ بها من صندوق النقد الدولي، تأتي بحسب المتغيرات، لكون أن العالم يشهد تنظيماً جديداً للمنظومة الاقتصاد، وخصوصاً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بمعنى المنطقة الإسلامية تحدياً، وهنا يظهر دور مركز الدراسات العاملة في مجال الاقتصاد الإسلامي، وذلك من خلال جملة مجالات يتم البحث فيها من قبل مرتكز الدراسات والبحوث الاقتصادية الإسلامية.

أبرز النتائج المالية

ملايين الريالات السعودية

	2018	2017	2016	2015	2014
ودائع العملاء	**130,507**	140,240	140,640	148,887	145,870
حقوق ملكية المساهمين	**32,341**	33,345	31,279	28,175	26,071
صافي الاستثمارات	**34,570**	26,977	29,273	35,527	45,281
صافي القروض والسلف	**110,326**	117,006	120,965	125,947	115,221
إجمالي الأصول	**174,564**	187,615	186,056	187,750	187,609
إجمالي المطلوبات	**142,101**	154,145	154,777	159,575	161,538
صافي الدخل	**4,929**	3,955	3,895	4,331	4,266
إجمالي الأرباح الموزعة	**3,320**	2,235	1,155	1,245	1,150

ويمكن أجمل تلك المجالات، بما يليّ:

١. محاولة قراءة التوقعات المستقبلية للاقتصاد العلمي والمحلي، والاطلاع على سياسات البنك المركزي الدولي (The World Bank)، وحركة الطاقة والتكنلوجية والتجارة العالمية وغيرها، فمثلا ممكن تحليل البيانات للبنك السعودي البريطاني (ساب) لقراءة المرحلة المقبلة[٢]، ويمكن إدراك التحدي من خلال المقارنة بين سنة ٢٠١٤ و٢٠١٨م وكيف انخفضت ودائع العملاء والأصول، مع زيادة في الاستمارات والأرباح.

٢. وضع الخطط المناسبة بحسب التوقعات، على ضوء معادلات وخطط توضع بين توقع السيناريو الأفضل لعمل المصارف: [تفعيل نقاط القوة ومعالجة ثغرات نقاط الضعف+ استثمار الفرص وعبور التهديدات]، والأسواء يكون: [انهيار نقاط القوة وغلبة ثغرات نقاط الضعف+ تفويت الفرص والوقوع في التهديدات]، وبينهما تكون حزمة من السيناريوهات تعالج بمستويات مختلفة.

(١) بيت التمويل الكويتي (ش.م.ك.ع.) وشركاته التابعة، **التقرير السنوي ٢٠١٩**، ص٣٠.

(٢) البنك السعودي البريطاني ساب SABB، **تقرير مجلس الإدارة ٢٠١٨**، ص١٤.

٣. تحديد المخاطر مظانها، قياسها، أتجاها، أثرها[١]، ويمكن أن يطلق عليه وضع استراتيجيات إدارة المخاطر، ومثال على ذلك ما قدمه "مجلس الخدمات المالية الإسلامية" (IFSB) من تقرير تحت عنوان "اختبارات الضغط للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية" جاء فيه "من وجهة نظر صناعة الخدمات المالية الإسلامية، اختبارات الضغط لإدارة المخاطر، مجال آخذا في التطور يتطلب بذل المزيد من الجهد على كافة المستويات بما فيها السلطات الرقابية والجهات الفاعلة في السوق. ينبغي إجراء اختبارات الضغط على جميع الجوانب الجوهرية، وبالاستناد إلى سيناريوهات شديدة ومعقولة الوقوع، مع إيلاء اهتما م خاص بمكانة أصحاب الحسابات الاستثمارية وتأثيرهم"، ثم يستمر التقرير ببيان ذلك بقوله: "لا تتوافر وضعية مخاطر الائتمان والسوق والمخاطر التشغيلية للأدوات المالية الإسلامية بالضبط مع وضعية مخاطر الأدوات المالية التقليدية. وبالإضافة إلى هذه المخاطر، قد تتعرض أيضا مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية إلى مخاطر أخرى، مثل مخاطر عدم الالتزام بأحكام الشريعة ومبادئها، ومخاطر معد ل العائد، ومخاطر الاستثمار في حقوق الملكية، التي تحتاج مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية إلى أن تأخذها بالاعتبار عند إجراء اختبار الضغط. ونظرا لمحدودية حصول مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية (كما هو الحال في معظم الدول) على تمويل قصير الأجل وموجودات سائلة عالية الجودة متوافقة مع أحكام الشريعة ومبادئها تتماشى مع التوقعات المتعلقة بإدارة مخاطر السيولة"[٢]، ومحاولة قراءة المخاطر هدفاً من أهداف البنوك الإسلامية، من مخاطر الائتمان والسيولة والسوق وغيرها، ومحاولة ضبط صورتها كما فعل بنك دبي الإسلامي[٣]، وتم وضع هيكلاً تنظيمياً خاص لقراءة المخاطر، مثلا في بيت التمويل الكويتي[٤]، لستيعاب المخاطر المحتملة.

فأغلب المصارف الإسلامية في بداية التأسيس وضعت سياسة لها وهي فتح الفروع والشعب في بلدان مختلفة، مثل البنوك البريطانية، والسبب يرجع في انكماش بعض المصارف الإسلامية إلى الاضطرابات السياسية من جهة، وإلى صراع الضد بينها وبين البنوك الأخرى الربوية، وكذلك إلى

---

(١) جاء في التقرير السنوي لبنك دبي الإسلامي تحت رقم وعنوان "**48-1-2أنظمة قياس المخاطر والابلاغ عنها**" ما يليّ: "تقوم المجموعة بقياس المخاطر باستخدام طرق نوعية وكمية لمخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية. ". بنك دبي الإسلامي (ش.م.ك.ع.)، **البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩**، ص٨٢، وهو يخضع لموافقة المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية.

(٢) مجلس الخدمات المالية الإسلامية – ماليزيا (IFSB)، **اختبارات الضغط للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية**، ديسمبر ٢٠١٦، تمت ترجمة هذه الوثيقة من اللغة الإنجليزية، وهي الأصل القانوني.

(٣) بنك دبي الإسلامي، **البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩**، ص٨١-٩٧.

(٤) بيت التمويل الكويتي (ش.م.ك.ع.) وشركاته التابعة، **التقرير السنوي ٢٠١٩**، ص١١٥.

حصر الهيئات الشرعية في دائرة التنظير عند بعض المصارف؛ مما ولد اضطرابا واضحا في تقدير المخاطر، هنا يظهر دور المراكز الاقتصادية في تقدير تلك المخاطر والتحديات المستقبلية، على سبيل المثال ما ظهر من بوادر ازمة اقتصادية بسبب جائحة كورنا، وهنا يظهر دور البنوك المركزية، هل هي خادمة للعمل المصرفي..؟؟ أم هي حاكمة على العمل المصرفي..؟؟ أم هي موجة لمسار النشاط المصرفي..؟؟ وخير مثال على تكامل العلاقة بين البنك المركزي والبنوك ودور مراكز الدراسات في كيفية طريقة تجاوز أزمة جائحة كورنا، حيث ظهر الاضطراب واضحاً في استقرار البنوك في المملكة المتحدة البريطانية، فقد صرح البنك المركزي: "إن البنوك البريطانية الرئيسة قادرة على تحمل اضطراب السوق الشديد الناجم عن تداعيات تفشي فيروس كورونا "كوفيد-١٩"، لافتاً إلى أنها تمتلك تريليون جنيه إسترليني (١.٢٢٢ تريليون دولار أميركي) من الأصول السائلة عالية الجودة، ما يمكنها من الوفاء بالتزاماتها المستحقة لعدة أشهر. وكانت البنوك البريطانية وضعت ضمانات مسبقة مع بنك إنجلترا، ما يمكنها من اقتراض نحو ٣٠٠ مليار جنيه إسترليني (٣٦٦ مليار دولار) عبر تسهيلات مصرفية." [(١)]، بمعنى أن التحدي القادم هو تحد حقيقي قد يدفع باتجاه قرارات خطير من قبل رؤساء الدول، وخصوصا وأن معدل النمو لمنطقة الشرق الأوسط هو الأقل. ويظهر هنا دور مركز الدراسات الاقتصادية الإسلامية من خلال قراءة الاتجاه المستقبلي للمصارف، وبما يخدم الرؤية الإستراتيجية التي تناسب مرحلة الانفتاح التجاري بعد نهاية جائح كورنا، وما تحتمله من اضطراب اقتصادي، وهذا ما اشارت إليه قمة العشرين الاستثنائية المنعقد في المملكة العربية السعودية، والتي ركزت على جائحة كورنا ودعم دول المجموعة لإجراءات البنوك المركزية لاحتواء تداعيات كورونا الاقتصادية[(٢)].

لقد دفعت بعض المتغيرات المصارف إلى الخروج عن سياستها المصرفية، أو الاقتراض مثلما فعله البنك السعودي البريطاني (ساب SABB)، حيث جاء في تقريره: "في ١٩ أكتوبر ٢٠١٦، حصل البنك على قرض مشترك بمعدل فائدة متغير بمبلغ ٤٥٠ مليون دولار أمريكي، هذا القرض غير مضمون ويحين موعد استحقاقه في ١٩ أكتوبر ٢٠١٩"، مما يترك أسئلة تحتاج إلى بيان عن

(١) ينظر: صحيفة INDEPENDENTعربي، مقالة: البنوك البريطانية قادرة على الصمود في مواجهة كورونا، كتبت المقالة: كفاية أوليرز، عملت في وسائل إعلام متعددة، ما بين بريطانيا والإمارات العربية المتحدة، منها صحيفة الشرق الأوسط اللندنية والبيان الإماراتية كما عملت مراسلة مع رويترز زاوية. التاريخ: الاثنين ٦ أبريل ٢٠٢٠ ١٤:٥٩. https://www.independentarabia.com/node

(٢) ينظر: صحيفة الغد، الأردن، نوفمبر ٢١، ٢٠٢٠

كيفية تنظيم هذا القرض وتداعياته على إداء المصارف ذات النظام الإسلامي، وخصوصاً عند تفسير مصطلح "الفائدة المتغيرة"[١] وتحديد صلاحية من يحدد سعر الفائدة مما يمكن أن يؤثر على المصارف المقترضة، فهل سيبقى دور واضح للهيئات الشرعية يستطيع أن يوصف هذه الظاهرة وتفسير معنى "الفائدة"، خصوصاً وأن المقرضين هم من البنوك الربوية[٢]، مما يقيد عمل هيئات الرقابة الشرعية.

اسم المقرض	القيمة بالدولار الأمريكي
بنك أوف أمريكا ميريل لينش إنترناشيونال لميتيد، لندن	75,000,000
بنك تشانغ هوا كوميرشال لميتيد، لندن	10,000,000
بنك كوميرز أكتينجيزيل شافت، لوكسمبورج	50,000,000
هونج كونج أند شنغهاي بانكينج كوربوريشن، هونج كونج	75,000,000
بنك ميجا إنترناشيونال كوميرشال كو لميتيد، تايبيه	15,000,000
بنك ميزوهو لميتيد، لندن	75,000,000
بنك ستاندرد تشارترد (هونج كونج) لميتيد، هونج كونج	75,000,000
بنك أوف طوكيو ميتسوبيشي يو إف جيه لميتيد، دبي	75,000,000
الإجمالي	450,000,000

المطلب الثالث: كيفية بناء نظام فاعل لمراكز الدراسات المختصة في الاقتصاد الإسلامي

من خلال النظر على العديد من المؤسسات البحثية في الاقتصاد الإسلامي، نجد أن في كل مصرف يوجد جهة تتولى الرقابة الشرعية، كما أننا نجد العديد من المؤسسات التي لديها أعضاء من داخل المصارف الإسلامية تقوم بدور استشاري واضح من خلال رصدها للمعايير الموجه لحركة المصارف الإسلامية، وكذلك المتعلقة بإدارة المخاطر، ويمكن إدراك الدور الذي يقوم به مجلس الخدمات المالية الإسلامية – ماليزيا (IFSB) على سبيل المثال، من خلال النظر إلى هيكله ألأداري.وهنا يظهر لنا كيف أن منظومة العمل داخل هذا المجلس هي منظومة ليس معقد من حيث التنظيم الإداري، لكنها متشعبة من حيث طريقة تحقيق التوازنات داخل المجلس، وهنا يظهر التحدي كيف يمكن لمركز الدراسات الاقتصادية الإسلامية أن يكون لها دور الريادة في رسم الخطط المتعلقة بالمصارف الإسلامية، وهنا يظهر الجواب من جملة نقاط:

---

(١) ينظر حول الفرق بين الفائدة الثابتة والمتغيرة والسايبو، تعريف البنوك السعودية لها وكما يليّ:

- **سعر الفائدة الثابت:** هو سعر الفائدة الذي يبقى ثابتاً طيلة فترة التمويل أو القرض الممنوح من قبل المؤسسة التمويلية سواءً مصرف أم شركة تمويلية مرخصة. وعادة من يتحمل تبعات ومخاطر التغير في السعر، هو الممول وليس المقترض، ولكن سيفقد في المقابل المقترض امكانية الاستفادة من انخفاض الأسعار في المستقبل.
- **سعر الفائدة المتغير:** هو على العكس تماماً من السعر الثابت، إذ يتيح الفرصة للممول بتغيير السعر بعد كل فترة يتم الاتفاق عليها والإفصاح عنها للمقترض، وبالتالي سيتحمل المقترض تبعات ومخاطر ارتفاع والتغير في سعر الفائدة مستقبلاً.
- **سعر السايبور:** هو سعر الفائدة المرجعي بين البنوك التجارية العاملة في المملكة العربية السعودية من بعضها البعض بعملة الريال السعودي. وبمعنى آخر هو تكلفة التمويل بين البنوك بالريال السعودي، والذي يتم تحديده وفقاً لآلية نظامية محددة.

. https://www.saudi-banks.info/ar/financial-awareness/individual-awareness

(٢) البنك السعودي البريطاني ساب SABB، **تقرير مجلس الإدارة ٢٠١٨**، ص٢٧.

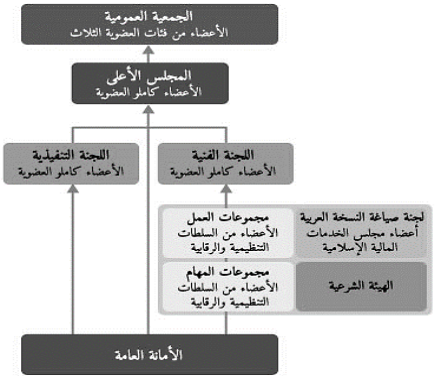

١- خلاص الوصف العام لهذه المركز أنها كما قلنا تنحو منحى هيئة الفتوى في الاقتصاد الإسلامي، لكن بعضها أدراك أهمية الدخول في تفاصيل تنظيم المصارف الإسلامية، وصياغة المشاريع، بمعنى أن هذا الادراك هو خطوة نحو اتجاه الريادة لتلك المراكز.

٢- يمكن استثمار التجارب السابقة، ومحاولة جمع ما تناثر من البحوث، والتواصل مع المركز، بوضع معايير لمراكز الدراسات الاقتصادية الإسلامية، واعتمدا المعايير الدولية الخاصة بالمنظمات الاقتصادية الدولية.

٣- يظهر دور المركز في صياغة طرق لتفعيل دور التنمية في المصارف عن طريق تنظيم العلاقة بين المؤسسات ذات الصفة التنموية مثل التعليم والصحة والغذاء، وهذا الدور هو دور يقوم به إلى حد ما البنك الدولي، ومن ينظم تلك العلاقة هي المؤسسات التنسيقية داخل الأمم المتحدة، وهنا دور المركز البحثية في الاقتصاد الإسلامي أن تقوم بهذه الوظيفة، وأن تنسق تلك الجهود؛ علماً أن تنمية الأوقاف عن طريق تنسيق الاستثمار بينها وبين المصارف، بما يحقق النفع للوقف، والتنمية

المستدامة له؛ واليوم تم الان في تركيا عن مصرف وقفي تنموي "Vakıf Katılım"، وهنا يأتي دور عمل المركز البحثية المختصة بالاقتصاد الإسلامي، من تنسيق الجهود وتنظيم عملية الارتباط بين المؤسسات التنموية التي لها عرفها الإسلامي، وتعتمد الفتوى في تنظيم عقودها.

٤- يمكن رسم مخطط يظهر دور المركز بين المؤسسات العاملة في المجال المصرفي والتنموي، وهنا يظهر الدور الذي يمكن للمركز أن يقوم به، بحيث يكون الجهة المنسقة والموجهة للكثير من الدراسات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية بما يوفق الشريعة الإسلامية، بما يحقق الاستثمار التشاركي بين المؤسسات العاملة في هذا المجال.

٥- قراءة المتغيرات على ضوء المستجدات، بما يخدم الاستراتيجيات "الروية"، وينظم الخطوات المرحلية (التكتيكيات)، للوصول الأهداف التنموية؛ وهنا يظهر دور مراكز الدراسات الاقتصادية الإسلامية، إذا ظهر دورها الواعي والمدرك لوظيفتها، ويمكن بيان مربع الإستراتيجيات، بقياس عنصر التفهم على الاضطراب للمتغيرات، مضروب في المرحلة التي يمر بها مسار أي مشروع، وكما يليّ:

- في كل أزمة اقتصادية تمرّ تكون في المرحلة الأولى منها، أي "الاضطراب العالي والتفهم الوطيء"، ثم تبدأ المؤسسات البحثية بقراءة الأزمة، في حال كونها غير متوقعة، فترفع مستوى التفهم وهي المرحلة الثانية "الاضطراب العالي والتفهم الوطيء"، للتقليل من الصدمات الغير متوقعة، ثم للوصول على خفض "الاضطراب"، بما يحقق الانتقال إلى المرحلة الثالثة وهي "الاضطراب الوطيء والتفهم العالي"، اليوم وبسب جائحة كورنا، وخصوصا بعد تعرض الاقتصاد العالمي لهزات، أصبحت ظاهرة الاضطراب واضحة في الاقتصاد العالمي، والعديد من مركز الدراسات والقوى الفاعلة عالميا والدول تسأل، في حالة ظهور جائحة أخرى كيف سيكون حال الاقتصاد؟ ودور مركز الدراسات البحثية في شؤون الاقتصاد مهم هنا، فقد اثبتت التجارب عجز المصارف الكبرى عن استقراء جميع المتغيرات، أو الإحاطة بها.

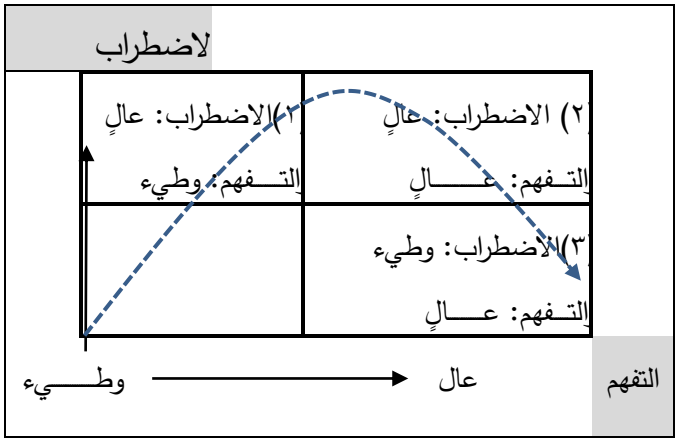

- في المرحلة الأول "الاضطراب العالي والتفهم الوطيء" تضع مركز الدراسات البحثية خطتها على مبدأ المبادرات الذاتية، بمعنى أن الأصل أن جميع المؤسسات تسعى إلى تخفيض مستوى الاضطراب، للوصول إلى الانتقال على المرحلة الثانية لاستيعاب الصدمة، وهي مرحلة "الاضطراب العالي والتفهم الوطيء"، ويمكن أن يطلق عليها "النوايا الإستراتيجية"، بأن تضع المؤسسات البحثية عددا من الخطط المتوقعة للمرحلة القادمة (السيناريوهات المتوقعة)، فإذا انخفض الاضطراب، وبقي التفهم عالياً للواقع والاحتياجات والتحديات هنا تظهر الخطط الاستراتيجية، وهي المرحلة الثالثة "الاضطراب الوطيء والتفهم العالي"؛ ولذلك نرى أن الدولة التي له حلف مع دول أخرى ولا تستطيع أن تجتاز المرحلة الثانية إلى الثالثة، تحاول أن تنفصل عن المجموع وتضع له خطة استراتيجية مستقلة كما فعلت بريطانيا مع الاتحاد الأوربي وخروجها ومحاول تنظيم اتفاقات جديد تحافظ على صالحها مثل "البركسيت"، وهي نتيجة لسلسلة من التحديات الاقتصادية التي سبقت مثل ارتفع معدل الدين العام بشكل متوسط نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي في جميع أنحاء منطقة اليورو من ٧٢ % في عام ٢٠٠٦ إلى ١١٩.٥ % في عام ٢٠١٤م، وقد نجمت أزمة منطقة اليورو عن مجموعة من العوامل المعقدة بما في ذلك عولمة التمويل وشروط الائتمان السهلة خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٨م والتي شجعت ممارسات الإقراض والاقتراض عالية المخاطر على وجود ازمة مالية سنة٢٠٠٧-

٢٠٠٨م من اضطراب في التجارية الدولية و فقاعات العقارات إلى الركود الكبير في الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠م لتكن كل هذه التحديات عاملا من عوامل الاضطراب في داخل الاتحاد الأوربي، فإن قراءة معدلات الديون والبطالة والإنتاج والتضخم عامل مهم من عوامل رسم السياسات النقدية[١]،والمتغيرات التي واكبت جائحة كورنا مما ينذر بالقلق المستقبلي على المنطقة هي اشد من غيرها، ودور الهيئات الشرعية مهمة في تنظيم المعاملات المالية، وخصوصاً في بلدن تعرضت للحروب مثل العراق وسوريا، بمعنى أن هذه البلاد وخصوصاً العراق وإن كان التنمية محدودة للمصارف عموماً فإن النقد الحقيقي موجود بادخار الناس من العملة الصعبة، ومن الذهب الموجود لدى العائلة العراقية، ولهذا سيشهد العراق سلسلة من نقص في السيولة من قبل البنك المركز مع زيادة سعر صرف الدولار مع ظهور فقاعات اقتصادية، مع تشغيل الأموال في شركات وساطة تعتمد على شركات عملاقة خارجية؛ ودور المؤسسات الشرعية يظهر في ارشاد الناس وتقليل الضرر، خصوصاً وأن مثل هذه التجارب وقعت في عام ١٩٩٦م من متغيرات لسعر صرف الدولار ومشكال شركات تشغيل الأموال.

٦- يختلف منهج الاقتصاد الإسلامي عن غيره من النظم الاقتصادية، أنه اقتصاد بأصله يقوم على المشاركة وتحقيق الربح لجميع الأطراف، وهو اقتصاد يؤمن بالتنمية كمصدر للربح وليس أن يكون الربا والغرر والغَبن والاحتكار أصلاً للربح؛ ولهذا قياس المخاطر في البنوك الإسلامية يظهر فيه الحفاظ على التنمية الحقيقية، بينما في النظام الرأس مالي نَجدُ المخاطر تقاس على من يملك رأس المال فقط؛ ولهذا نجد قياس المخطر يطلق عليه في الفقه الإسلامي مصطلح "الضرر"؛ وقد جاء العديد من القواعد الفقهية التي تنظم كيفية دفع الضرر، وعمل بها في هذا السياق من قَبل في تنظيم اقتصاد الدولة العثمانية ومنها معالجة ديون الدولة، فقد جاءت قواعد عدة في مجلة الأحكام العدلية، ولتي جاء أغلبها خاصاً بمباحث المعاملات المالية، مثل: (الْمَادَّةُ ١٩): "لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ" و(الْمَادَّةُ ٢٠): "الضَّرَرُ يُزَالُ" و(الْمَادَّةُ ٢١): "الضَّرُورَاتُ تُبِيحُ الْمَحْظُورَاتِ" و(الْمَادَّةُ ٢٢): "مَا أُبِيحَ لِلضَّرُورَةِ يَتَقَدَّرُ بِقَدْرِهَا" و"الضرورات تقدر بقدرها" و(الْمَادَّةُ ٢٣): "مَا جَازَ لِعُذْرٍ بَطَلَ بِزَوَالِهِ" و(الْمَادَّةُ ٢٤): "إذَا زَالَ الْمَانِعُ عَادَ الْمَمْنُوعُ" و(الْمَادَّةُ ٢٥): "الضَّرَرُ لَا يُزَالُ بِمِثْلِهِ" و(الْمَادَّةُ ٢٦): "يُتَحَمَّلُ الضَّرَرُ الْخَاصُّ لِدَفْعِ ضَرَرٍ عَامٍّ" و(الْمَادَّةُ ٢٧): "الضَّرَرُ الْأَشَدُّ يُزَالُ بِالضَّرَرِ

(١) ينظر: ذي يزن الاعوش، **التنبؤ بوقوع الاحداث الغير اعتيادية** (دراسة حالة قرار البنك السويسري برفع الدعم عن اليورو)، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية **International Journal of Economic journal International scientific periodical Studies**، ص٨.

الْأَخَفِّ" و(الْمَادَّةُ ٢٨): "إِذَا تَعَارَضَ مَفْسَدَتَانِ رُوعِي أَعْظَمُهُمَا ضَرَرًا بِارْتِكَابِ أَخَفِّهِمَا" حتى المادة (٣٥)[١]، وفيها قواعد وضوابط تنظم جميع المعاملات لمنع الضرر بين الناس.

٨- لا يمكن اغفال دور البنك المركزي كجهة مصرفية عليا منظمة للسياسات العامة لجميع المصارف على اختلاف توجهها وادائها، مما يشكل ضامناً ضابطاً لحركة السيولة والمشاريع بين المصارف داخل البلاد، كما يشكل من جهة أخرى منظماً لحركة السيولة والمشاريع بين المصارف خارج البلاد وداخله، بمعنى كلما زاد التعاملات بين البلدان برز دور البنوك المركزية في تنظيمها، لدرجة يمكن ان يشكل منصب محافظ البنك المركزي منصباً مهماً مؤثراً في البلاد كما هو الحال فمن المعروف أننا نجد توقيعه يظهر على العلمة النقدية بكونها تشبه وصل له قيمة نقدية، لدرجة أصبحت أهميت تنظيم العلاقة بين البنك المركزي وسياسة الدول من أهم القرارات المهمة خصوصاً تلك الدولة ذات الاقتصاد الفاعل في المنطقة مثل تركيا والسعودية[٢]، وهنا تظهر أهمية تكيف دور مركز الدراسات والهيات الشرعية الإسلامية، وتعد ماليزيا خطة خطوة ممكن أن تؤسس لمرحلة مهمة لتنظيم تلك العلاقة، حيثً يتم تعيين أعضاء هيئات الرقابة الشرعية بموافقة البنك المركزي الماليزي قانونيا، جاء هذا وفق المادة [١٢٤(٧) (٤) لسنة ١٩٨٩م] المعدل بقانون سنة ١٩٩٦م من قانون البنوك والمؤسسات المالية (BANKING AND FINANCIAL INSTITUTIONS ACT ١٩٩٦م) الذي ينص كقانون بأن على البنك المركزي الصلاحية في تعيين أعضاء الرقابة الشرعية للمؤسسات المالية في ماليزيا[٣]، لمحاولة ردم الفجوة بين البنوك الإسلامية والبنك المركزي في البلاد، عن طريق توصيف دور الهيئة الشرعية في المصارف الإسلامية، وتظهر أهمية المتغيرات وحركة السيولة من خلال دور البنك المركزي بما يؤثر إيجاباً أو سلبا على إداء المصارف الإسلامية، ودور الهيئات الشرعية، ويظهر ذلك من خلال العجز في تحقيق السيولة النقدية المطلوبة، والضعف فيها يكون أحد أسباب الركود الاقتصادي، والضعف في التنمية الحقيقية، بمعنى ظهور مساحة من الاقتصاد الوهمي الافتراضي كما حدث في ظهور العملات الرقمية المتداولة دولياً.

---

(١) لجنة مكونة من عدة علماء وفقهاء في الخلافة العثمانية، **مجلة الأحكام العدلية**، تحقيق: نجيب هواويني، نور محمد، كارخانه تجارتِ كتب، آرام باغ، كراتشي، ١٩ وما بعدها.

(٢) ينظر حول دور البنك المركزي في المرحلة القادمة مقالة: إبراهيم هايل، أردوغان يقيل رئيس البنك المركزي التركى، وكالة الانباء التركية، بتاريخ: 20/03/2021؛ وكذلك: ماذا وراء تعيين السعودية محافظاً جديداً للبنك المركزي؟، العربي الجديد (موقع وصحيفة عربية دولي)، لندن،٢٥ يناير ٢٠٢١.

(٣) محمد داوود بكر، **تقنين أعمال الهيئات الشرعية: معالمه وآلياته**، ص٧.

الخاتمة:

يظهر مما سبق أهمية المركز البحثية في الاقتصاد الإسلامي، لكون ان المتغيرات القادمة هي بحد ذاتها متغيرات، ما بعد الجائحة التي أصابت العالم، وخصوصا إذا مارست دورها الاستشاري في تنظيم العمل داخل المصارف الإسلامية، وكذلك في أثراء الدراسات الشرعية المتعلقة بالمعاملات الفقهية، لكون ان الكثير من أعضاء هيئة الفتوى داخل المصرف، هم في الأصل من خريجي الدراسات الشرعية، بمعنى أن دورها يظهر في تنظيم الدراسات الاقتصادية الإسلامية في كليات الإدارة والاقتصاد، وكليات التجارة، والزراعة، وكذلك كليات الشريعة الإسلامية.. كما يظهر الدور الفاعل بين مراكز الدراسات وبين المؤسسات الوقفية، والأوقاف، فتنمية الوقف، هو أصل في تأبيده، وفنّ تنظيم العلاقة بين المصارف الإسلامية من جهة والأوقاف يمكن أن يحقق نهضة تنموية لكليها، فالاقتصاد التشاركي هو مجال جديد ظهر، وكذلك العمل في الجامعات الوقفية وتنميتها مع المصارف الإسلامية، هو مجال آخر، يمكن من خلاله تنظيم مشاريع استراتيجية واعدة، بما يخدم المجتمع ويحقق نمو حقيقي بعيدا عن الربا والغرر والغَبن والاحتكار...

والحمد لله رب العالمين

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

١. ابن حجر الهيتمي: أحمد بن محمد بن علي (ت:٩٧٤هـ)، **تحفة المحتاج في شرح المنهاج**، المكتبة التجارية الكبرى بمصر، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ١٣٥٧هـ ١٩٨٣م.

٢. ابن قدامة المقدسي: أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد الجماعيلي (ت: ٦٢٠هـ)، **الكافي في فقه الإمام أحمد**، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٤ هـ ١٩٩٤م.

٣. ابن نجيم: زين الدين بن إبراهيم بن محمد (ت:٩٧٠هـ)، **الْأَشْبَاهُ وَالنَّظَائِرُ عَلَى مَذْهَبِ أَبِيْ حَنِيْفَةَ النُّعْمَانِ**، وضع حواشيه وخرج أحاديثه: الشيخ زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٩٩م.

٤. أبو الحسين العمراني اليمني: يحيى بن أبي الخير بن سالم العمراني اليمني الشافعي (ت:٥٥٨هـ)، **البيان في مذهب الإمام الشافعي**، تحقيق: قاسم محمد النوري، دار المنهاج، جدة، السعودية، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٠م.

٥. أبو الوليد ابن رشد: محمد بن أحمد القرطبي (ت:٥٢٠هـ)، **البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل لمسائل المستخرجة**، تحقيق: محمد حجي وآخرون، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٨م.

٦. إمام الحرمين الجويني: أبو المعالي ركن الدين عبد الملك بن عبد الله (ت: ٤٧٨هـ)، **الغياثي= غياث الأمم في التياث الظلم**، تحقيق: عبد العظيم الديب، مكتبة إمام الحرمين، الطبعة: الثانية، ١٤٠١هـ.

٧. بدر الدين العيني: أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى الغيتابى الحنفى (ت:٨٥٥هـ)، **البناية شرح الهداية**، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ ٢٠٠٠م.

٨. برهان الدين البخاري: أبو المعالي الحنفي (ت:٦١٦هـ)، المحيط **البرهاني في الفقه النعماني** فقه الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه، تحقيق: عبد الكريم سامي الجندي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٤م.

٩. البنك السعودي البريطاني ساب SABB، **تقرير مجلس الإدارة ٢٠١٨م.**

١٠. بنك دبي الإسلامي (ش.م.ك.ع.)، **البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م**

١١. البهوتي: منصور بن يونس بن صلاح الدين الحنبلى (ت:١٠٥١هـ)، **كشف القناع**، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٢. بيت التمويل الكويتي (ش.م.ك.ع.) وشركاته التابعة، **التقرير السنوي ٢٠١٩م.**

١٣. تاج الدين السبكي: عبد الوهاب بن تقي الدين (ت: ٧٧١هـ)، **الأشباه والنظائر**، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى ١٤١١هـ١٩٩١م.

١٤. التقرير السنوي للبنك الدولي لعام٢٠٢٠م (دعم البلدان في أوقات لم يسبق لها مثيل).

١٥. جان دنيزت، **الدولار تاريخ النظام النقدي الدولي ١٩٤٥-١٩٨٨**، ترجمة: هشام متولي، طلاس للترجمة والنشر، دمشق، الطبعة: الأولى، ١٩٨٩م.

١٦. جمال الدين الرومي البابرتي: أبو عبد الله شمس الدين أكمل الدين محمد بن محمد بن محمود (ت: ٧٨٦هـ)، **العناية شرح الهداية**، دار الفكر، دمشق.

١٧. حاشية العلامة العبادي: الإمام أحمد بن قاسم، على **الغرر البهية في شرح البهجة الوردية**، زكريا الأنصاري، المطبعة الميمنية، الطبعة: بدون طبعة وبدون تاريخ.

١٨. ذي يزن الاعوش، **التنبؤ بوقوع الاحداث الغير اعتيادية** (دراسة حالة قرار البنك السويسري برفع الدعم عن اليورو)، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية **International Journal of Economic Studies**

journal International scientific periodical، المركز الديمقراطي العربي – برلين المانيا، العدد الحادي عشر أيار/ مايو ٢٠٢٠م.

١٩. زكريا الأنصاري: أبو يحيى زكريَّا بنُ محمد بنِ أحمدَ بنِ زكريا الأنصاريُّ الخزرجيُّ (ت: ٩٢٦هـ)، **اسنى المطالب في شرح روضة الطالب**، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.

٢٠. زين الدين المليباري الهندي: أحمد بن عبد العزيز المعبري، **فتح المعين بشرح قرة العين بمهمات الدين** (هو شرح للمؤلف على كتابه هو المسمى قرة العين بمهمات الدين)، دار بن حزم، الطبعة: الأولى.

٢١. **سالنامهء دولت عليه عثمانيه**، آلتمش سكننجي سنه، ١٣٣٣– ١٣٣٤ سنهء ماليه.

٢٢. صالح بن غانم السدلان، **القواعد الفقهية الكبرى وما تفرع منها**، دار بلنسية، الرياض ١٤١٧هـ.

٢٣. السرخسي: شمس الأئمة محمد بن أحمد (ت: ٤٨٣هـ)، **المبسوط**، دار المعرفة، بيروت، ١٤١٤هـ ١٩٩٣م.

٢٤. شهاب الدين الحموي: أبو العباس أحمد بن محمد مكي، الحسيني الحموي الحنفي (ت:١٠٩٨هـ)، **غمز عيون البصائر في شرح الأشباه والنظائر**، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.

٢٥. شودار حمزة، **علاقة بنوك المشاركة بالبنوك المركزية في ظل نظم الرقابة النقدية التقليدية**، رسالة ماجستير، جامعة فرحات عباس /سطيف، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، ٢٠٠٦/٢٠٠٧.

٢٦. عثمان سعيد العاني، **الأحناف والمنهجية الفقهية**، İslam Hukuku Araştırmaları Dergi s i , s y. 19, 2012, s. 355-371.

٢٧. عثمان سعيد حوران، **تنظيم قانون الأوقاف فقهيا وقضائيا**، مجلة البحوث والدراسات الإسلامية، دائرة البحوث والدراسات/ديوان الوقف السني، بغداد، 2020م، العدد 62، ٣٠٠–٣٣٨.

٢٨. عدنان عويضة، **نماذج من النُّظم والمؤسسات والنظريات الاقتصادية والاجتماعية في الحضارة الإسلامية**، المركز الدولي للاقتصاد والتمويل الإسلامي، جامعة انقرة للعلوم الاجتماعية، ٢٠٢٠م.

٢٩. علي حيدر، **درر الحكم في شرح مجلة الأحكام**، تعريب: فهمي الحسيني، دار الكتب العليمة، بيروت ٢٠١٠م.

٣٠. القرطبي: أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد الأنصاري الخزرجي (ت: ٦٧١هـ)، **الجامع لأحكام القرآن** = تفسير القرطبي، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، الطبعة: الثانية، ١٩٦٤م.

٣١. الكاساني: أبو بكر بن مسعود بن أحمد الحنفي (ت:٥٨٧هـ)، **بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع**، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦هـ١٩٨٦م.

٣٢. كفاية أولير، مقالة: **البنوك البريطانية قادرة على الصمود في مواجهة كورونا**، صحيفة INDEPENDENTعربي، التاريخ: الاثنين ٦ أبريل ٢٠٢٠م.

٣٣. لجنة مكونة من عدة علماء وفقهاء في الخلافة العثمانية، **مجلة الأحكام العدلية**، تحقيق: نجيب هواويني، نور محمد، كارخانه تجارتِ كتب، آرام باغ، كراتشي.

٣٤. الماوردي: أبو الحسن علي بن محمد البصري البغدادي (ت:٤٥٠هـ)، **أدب الدنيا والدين**، دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٨٦م.

٣٥. مجلس الخدمات المالية الإسلامية – ماليزيا (IFSB)، **اختبارات الضغط للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية**، ديسمبر ٢٠١٦م.

٣٦. مجلس الخدمات المالية الإسلامية – ماليزيا (IFSB)، **مسرد المصطلحات**، يناير ٢٠١٨م.

٣٧. مجلس الخدمات المالية الإسلامية – ماليزيا (IFSB)، مقره في كوالالمبور، افتتح رسميًا في ٣ نوفمبر عام ٢٠٠٢، الموقع الرسمي: https://www.ifsb.org/ar_background.php

٣٨. مجموعة أدوات الأونكتاد، **تحقيق النتائج**، الطبعة الثالثة، الأمم المتحدة، جنيف، ٢٠٢٠م.

٣٩. محمد أحمد صقر وبثينة محمد علي المحتسب، **تكييف الدور الرقابي للبنوك المركزية للتعامل مع البنوك الإسلامية**، ٢٠١٣، دراسات، العلوم الإدارية، المجلّد ٤٠، العدد ٢.

٤٠. محمد داوود بكر، **تقنين أعمال الهيئات الشرعية: معالمه وآلياته**، بحث مقدم إلى: المؤتمر الثالث للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية.

٤١. محمد سعيد الراوي، **شرح مجلة الأحكام**، مطبعة دار السلام، بغداد، ١٣٤٣هـ .

٤٢. منظمة الصحة العالمية المجلس التنفيذي، **معلومات محدّثة عن تنفيذ القرار ج ص ع ٧٣-١ (٢٠٢٠م) بشأن الاستجابة لجائحة كوفيد -١٩**، الدورة الاستثنائية بشأن الاستجابة لجائحة كوفيد-١٩، البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت، ٢٣أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٠م.

٤٣. منير القاضي، **شرح مجلة الأحكام العدلية**، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٤٩م

٤٤. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، **تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠٢٠**(من الجائحة العالمية إلى الرخاء للجميع: تجنب ضياع عقد آخر)، الأمم المتحدة، جنيف، ٢٠٢٠.

٤٥. النووي: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف (ت: ٦٧٦هـ)، **المجموع شرح المهذب** ((مع تكملة السبكي والمطيعي))، دار الفكر، دمشق.

٤٦. هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)- البحرين، **المعايير الشرعية** (النص الكامل للمعايير الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية التي تم اعتمادها حتى صفر ١٤٣٩هـ نوفمبر ٢٠١٧م)، برعاية: ساب SABB، الخدمات المصرفية الإسلامية، ١٤٣٧هـ.

٤٧. وِل ديورَانت: ويليام جيمس ديورَانت (المتوفى: ١٩٨١ م)، **قصة الحضارة**، تقديم: الدكتور محيي الدّين صَابر، ترجمة: الدكتور زكي نجيب محمُود وآخرين، دار الجيل، بيروت – لبنان، ١٩٨٨م.

Sources and References

The Holy Quran

1. Ibn Hajar Al-Haytami: Ahmed bin Muhammad bin Ali (T.: 974 AH), Tuhfat Al-Muhtaaj fi Sharh Al-Minhaj, The Great Commercial Library in Egypt, The Great Commercial Library, Egypt, 1357 AH 1983AD.

2. Ibn Qudamah Al-Maqdisi: Abu Muhammad Muwaffaq Al-Din Abdullah bin Ahmad Al-Jamaili (T.: 620 AH), Al-Kafi fi Fiqh of Imam Ahmad, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya, Beirut, Edition: First, 1414 AH 1994 AD.

3. Ibn Njeim: Zain Al-Din bin Ibrahim bin Muhammad (T.: 970 AH), the Analogies and Analogies on the Madhhab of Abu Hanifa Al-Nu'man, his footnotes and his hadiths came out: Sheikh Zakaria Omairat Al-Kutub Al-Ilmiyya, Beirut, 1999.

4. Abu Al-Hussein Al-Omrani Al-Yemeni: Yahya bin Abi Al-Khair bin Salem Al-Amrani Al-Yamani Al-Shafi'i (T. 558 AH), The Statement in the Doctrine of Imam

Al-Shafi'i, verification : Qasim Muhammad Al-Nouri, Dar Al-Minhaj, Jeddah, Saudi Arabia, Edition: First, 2000 AD

5. Abu Al-Walid Ibn Rushd: Muhammad bin Ahmed Al-Qurtubi (T.: 520 AH), the Statement, the Collection, the Explanation, the Guidance and the Explanation for the issues Extracted, achieved by: Muhammad Hajji and others, Dar Al-Gharb Al-Islami, Beirut, 1988 AD.

6. Imam Al-Haramayn Al-Juwayni: Abu Al-Ma'ali Rukn Al-Din Abd Al-Malik bin Abdullah (died: 478 AH), Al-Ghayathi = Ghiath Al-Ummam fi Al-Tiyath Al-Zalam, verified by: Abd Al-Azim Al-Deeb, Imam Al-Haramayn Library, edition: second, 1401 AH.

7. Badr Al-Din Al-Aini: Abu Muhammad Mahmoud bin Ahmed bin Musa Al-Ghitabi Al-Hanafi (T.: 855 AH), the building, Sharh Al-Hidaya, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya, Beirut, Edition: First, 1420 AH, 2000 AD.

8. Burhan Al-Din Al-Bukhari: Abu Al-Ma'ali Al-Hanafi (T.: 616 AH), Al-Muhit Al-Burhani fi Al-Nu'mani jurisprudence, the jurisprudence of Imam Abu Hanifa, may God be pleased with him, verification : Abd Al-Karim Sami Al-Jundi, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya, Beirut, Edition: First, 2004 CE.

9. The Saudi British Bank SABB, Board of Directors Report 2018.

10. Dubai Islamic Bank (K.S.C.), Consolidated Financial Statements for the year ended December 31, 2019 2019

11. Al-Bahooti: Mansour bin Younis bin Salah Al-Din Al-Hanbali (T.: 1051 AH), Kashf Al-Qinaa, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya, Beirut.

12. Kuwait Finance House (K.S.C.) and its Subsidiaries, Annual report 2019.

13. Taj Al-Din Al-Subki: Abd Al-Wahhab Ibn Taqi Al-Din (T.: 771 AH), The Similarities and Isotopes, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya, Edition: First 1411 AH 1991 AD.

14. World Bank Annual Report 2020 (Supporting countries in unprecedented times.(

15. Jean Denizt, The Dollar, History of the International Monetary System 1945-1988, Translated by: Hisham Metwally, Tlass for Translation and Publishing, Damascus, Edition: First, 1989 AD.

16. Jamal Al-Din Al-Rumi Al-Babarti: Abu Abdullah Shams Al-Din Akmal Al-Din Muhammad bin Muhammad bin Mahmoud (d. 786 AH), Al-Inayah Sharh Al-Hidaya, Dar Al-Fikr, Damascus.

17. Al-Abadi's Footnote: Imam Ahmad bin Qasim, Ali Al-Gharar Al-Bahiya fi Sharh Al-Bahja Al-Wardia, Zakaria Al-Ansari, Al-Maymaniyah Press, Edition: Without edition and without date.

18. Dhi Yazan Al-Awash, Predicting the occurrence of unusual events (case study of the Swiss Bank's decision to lift subsidies on the euro), International Journal of Economic Studies International scientific periodical journal, Arab Democratic Center - Berlin, Germany, issue 11 May 2020 AD.

19. Zakaria Al-Ansari: Abu Yahya Zakaria bin Muhammad bin Ahmed bin Zakaria Al-Ansari Al-Khazraji (died: 926 AH), Asna Al-Matalib in the explanation of Rawda Al-Talib, Dar Al-Kitab Al-Islami, Cairo.

20. Zain Al-Din Al-Malybari, Hindi: Ahmed bin Abdul Aziz Al-Maabri, Fath Al-Ma'in explaining Qurrat Al-Ain with the missions of religion (it is an explanation by the author on his book called Qurat Al-Ain with Missions of Religion), Dar Ibn Hazm, Edition: First.
21. Salnamah, an Ottoman state on it, Altamesh Skannji year, 1333-1334 fiscal year
22. Saleh bin Ghanem Al-Sadlan, The Great Jurisprudence Rules and Their Branches, Valencia House, Riyadh 1417 AH.
23. Al-Sarakhsi: Shams of the Imams, Muhammad bin Ahmad (T.: 483 AH), Al-Mabsout, Dar Al-Maarifa, Beirut, 1414 AH 1993 AD.
24. Shihab Al-Din Al-Hamawi: Abu Al-Abbas Ahmed bin Muhammad Makki, Al-Husseini Al-Hamawi Al-Hanafi (T.: 1098 AH), Winking the Eyes of Insights in Explaining the Likes and Analogies, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya, Edition: First, 1405 AH 1985 AD
25. Shodar Hamza, The Relationship of Participating Banks with Central Banks in the Light of Traditional Monetary Control Systems, Master Thesis, Farhat Abbas University / Setif, Faculty of Economics and Management Sciences, Department of Economics, 2006/2007.
26. Othman Saeed Al-Ani, Al-Ahnaf and Jurisprudential Methodology, İslam Hukuku Araştırmaları Dergi s i, s y. 19, 2012, s. 355-371.
27. Othman Saeed Houran, Regulating the Law of Endowments Jurisprudential and Judicial, Journal of Islamic Research and Studies, Department of Research and Studies / Sunni Endowment Diwan, Baghdad, 2020, No. 62, 300-338.
28. Adnan Oweida, Models of Economic and Social Systems, Institutions and Theories in Islamic Civilization, International Center for Islamic Economics and Finance, Ankara University of Social Sciences, 2020.
29. Ali Haidar, Durar Al-Hakam in Explanation of the Journal of Al-Ahkam, Arabization: Fahmi Al-Husseini, Dar Al-Kutub Al-Alimah, Beirut 2010.
30. Al-Qurtubi: Abu Abdullah Shams Al-Din Muhammad ibn Ahmad Al-Ansari Al-Khazraji (d.: 671 AH), the collector of the provisions of the Qur'an = Tafsir Al-Qurtubi, verification : Ahmad Al-Baradouni and Ibrahim Atfayesh, Dar Al-Kutub Al-Masryah, Cairo, Edition: Second, 1964 AD.
31. Al-Kasani: Abu Bakr bin Masoud bin Ahmed Al-Hanafi (T.: 587 AH), Badaa' Al-Sana'i in the Arrangement of the Laws, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya, Beirut, Edition: Second, 1406 AH 1986 AD.
32. The Kefaya of Oller, Article: British Banks Can Resilience in the Face of Corona, INDEPENDENT Arabic, date: Monday, April 6, 2020.
33. A Committee Composed of Several Scholars and Jurists in the Ottoman Caliphate, Journal of Judicial Laws, verification: Hawawini, Noor Muhammad, Karkhaneh Tijarat Books, Aram Bagh, Karachi.
34. Al-Mawardi: Abu Al-Hasan Ali bin Muhammad Al-Basri Al-Baghdadi (T.: 450 AH), Literature of the World and Religion, Al-Hayat Library House, Beirut, 1986 AD.

35. Islamic Financial Services Board - Malaysia (IFSB), Stress Tests for Institutions that Provide Islamic Financial Services, December 2016.
36. Islamic Financial Services Board - Malaysia (IFSB), Glossary of Terms, January 2018.
37. The Islamic Financial Services Board - Malaysia (IFSB), headquartered in Kuala Lumpur, officially opened on November 3, 2002, official website: https://www.ifsb.org/ar_background.php
38. UNCTAD Toolkit, Achieving Results, Third Edition, United Nations, Geneva, 2020.
39. Muhammad Ahmad Saqr and Buthaina Muhammad Ali Al-Muhtaseb, Adapting the Supervisory Role of Central Banks to Deal with Islamic Banks, 2013, Studies, Administrative Sciences, Vol. 40, No. 2.
40. Muhammad Daoud Bakr, Legalizing the Business of Shariah Bodies: Its Features and Mechanisms, Research Presented to: The Third Conference of Shariah Bodies of Islamic Financial Institutions.
41. Muhammad Saeed Al-Rawi, Explanation of the Journal of Al-Ahkam, Dar Al-Salaam Press, Baghdad, 1343 AH.
42. WHO Executive Board, Update on the Implementation of Resolution WHA73-1 (2020) on the Response to the COVID-19 pandemic, special session on the response to the COVID-19 pandemic, item 3 of the provisional agenda, 23 September 2020.
43. Munir Al-Qadi, Explanation of the Journal of Judicial Judgments, Al-Ani Press, Baghdad, 1949
44. United Nations Conference on Trade and Development, Trade and Development Report 2020 (From a global pandemic to prosperity for all: Avoiding wasting another decade), United Nations, Geneva, 2020.
45. Al-Nawawi: Abu Zakaria Muhyi Al-Din Yahya bin Sharaf (T.: 676 AH), Al-Majmoo' Sharh Al-Muhadhab ((with the completion of Al-Subki and Al-Mutai'i)), Dar Al-Fikr, Damascus.
46. Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions (AAOIFI) - Bahrain, Sharia Standards (Full Text of Sharia Standards for Islamic Financial Institutions approved until Safar 1439 AH, November 2017 AD), sponsored by: SABB, Islamic Banking Services, 1437 AH.
47. Will Durant: William James Durant (deceased: 1981 AD), The Story of Civilization, presented by: Dr. Mohieldin Saber, translated by: Dr. Zaki Najib Mahmoud and others, Dar Al-Jeel, Beirut - Lebanon, 1988 AD.